

وعدود منكوتة

حظر الأسلحة المفروض على دارفور منذ عام ٢٠١٢

مقدمة ونتائج رئيسية

ظل حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على دارفور في عام ٢٠٠٤، ووسعته في عام ٢٠٠٥ وطورته في عام ٢٠١٠، بإضافة متطلبات العناية الواجبة، يفشل في منع إيصال المعدات العسكرية إلى أطراف مسلحة في دارفور. وهناك سلسلة إمداد عابرة للدول تتمركز في مواقع متباينة، مثل تباين بلدة أم دافوق التجارية الواقعة في أفريقيا الوسطى ومراكز تجارية في إمارة دبي، ما تزال تُورد أسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية أخرى إلى جميع الأطراف في النزاع الدائر منذ ١٤ سنة (راجع الخريطة ١).

ومن الناحية النظرية، يتطلب نجاح تطبيق الحظر ما يلي (١) منع الأسلحة على حدود دارفور،

الخريطة ١: دارفور وجيرانها



الحالية لا يمكنه منع وصول الأسلحة إلى الجهات المسلحة في دارفور، فليس هناك حكومة ذات تأثير هام على امداد الأسلحة إلى دارفور تمتلك إرادة سياسية في الوقت الحالي لمنع توريد الأسلحة، كما أن الفشل المستمر للحظر جعله بلا أهمية لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية مما قضى على ما تبقى من دوافع لإنجاحه بصورة صحيحة.

وبعيداً عن المنوعات الرسمية للحظر، فإن السلسلة الأرحب العابرة للدول، وذات الطابع المدني في بعض حلقاتها، لامتداد المعدات العسكرية إلى الجهات المسلحة في دارفور ما زالت قيد النقاش بغرض ايلائها تدابير العناية الواجبة والتي، كما يُظهر هذا التقرير، قد تكون قيدت توريد التقنيات المتقدمة وبعض المواد مزدوجة الاستخدام. لكن دمج تلك الإجراءات في نظام الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة لاقى معارضة سياسية داخل مجلس الأمن وخارجه.

يعرض هذا التقرير آخر المستجدات حول تطور وتأثير حظر الأسلحة المفروض على دارفور منذ عام ٢٠١٢ وحتى أوائل عام ٢٠١٦. ويتطرق إلى نزاعات المنطقة، ويستعرض سلسلة إمداد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جهات النزاع في دارفور، ويبحث التغييرات التي طرأت على نظام الحظر الأممي وتحقيقات فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة الذي يراقب الحظر، ويناقش سياسات لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن بشأن السودان، ويقيم فعالية الحظر والجهود الأخرى لمنع التداول غير المشروع وإساءة استعمال الأسلحة في دارفور. كما يعرض التقرير رأياً مختصراً حول ما يقترحه فشل الحظر المفروض على دارفور بشأن الآفاق المستقبلية لنظام العقوبات الأممي الجديد على جنوب السودان.

تشمل النتائج ما يلي:

- منذ أن بدأ الداعمين الأجانب في سحب دعمهم لمتبردي دارفور منذ عام ٢٠١٠ وحتى الآن، أصبحت القوات المسلحة السودانية تمثل المصدر

الرئيس للأسلحة بالنسبة لجميع الأطراف في دارفور. وفي نفس الوقت، قلصت الأطراف من حجم إعادة الإمداد العسكري ووجود أنظمة أسلحة رئيسية في دارفور ويعتبر هذا الأمر استجابة للنزاعات في أماكن أخرى على أطراف السودان وليس نتيجة للحظر.

■ بالرغم من تقديم فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة لأدلة واضحة على أن الحكومة السودانية ما زالت تحتل الأسلحة القادمة من روسيا البيضاء، والصين، والاتحاد الروسي إلى دارفور بما يخالف ضمانات المستخدم النهائي المقدمة للموردين وفي انتهاك صريح للحظر، ما تزال الدول الثلاثة السابقة تُصدر أسلحة من نفس الأنواع إلى السودان.

■ بالرغم من القرارات المتتالية لمجلس الأمن والتي تطالب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) برصد انتهاكات حظر الأسلحة، لا تعترف دائرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقيادة اليوناميد بهذا الجانب من ولاية البعثة ورفضت دمجها في أنشطتها. ومع ذلك، تحسن تعاون اليوناميد مع فريق الأمم المتحدة بالإضافة إلى الدعم اللوجستي بشكل ملموس منذ عام ٢٠١٢.

■ وإذ يواجه فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة رفض الخرطوم للاعتراف بشرعية الحظر، وعجز مجلس الأمن على مدار عقد كامل من الزمن عن تنفيذ تدابير الخاصة، فإن فريق الخبراء الذي يراقب الحظر قد حوّل تركيزه نحو الضوابط الخاصة بالسلسلة العابرة للدول لتوريد الأسلحة، والطائرات، والمواد مزدوجة الاستخدام التي تُستخدم في دارفور.

■ وعلاوة على الولايات المتحدة التي تمتلك نظاماً خاصاً للعقوبات أحادية الجانب، هناك دولتان فقط هما ألمانيا وهولندا قامتتا باتخاذ خطوات ملموسة لإيقاف إيصال التقنية العسكرية أو المواد مزدوجة الاستخدام إلى الكيانات الخاضعة للحظر.

■ إن وصول مجلس الأمن إلى طريق مسدود حول الحظر ونظام العقوبات يرجع إلى مجموعة من العوامل منها الخلافات بين الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن (فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) بخصوص فعالية استخدام أو التهديد باستخدام العقوبات بهدف التأثير على المشاركين المحتملين في عمليات السلام، والعلاقات الفرنسية وعلاقات

الاتحاد الأوروبي مع جمهورية تشاد، وإصرار الصين على أولوية السيادة السودانية، والموقف المتعنت للاتحاد الروسي ضد الشرعية الدولية للعقوبات ومجلس الأمن. ومنذ عام ٢٠١٢، حل الاتحاد الروسي محل الصين ليصبح المعيق الرئيسي لجهود لجنة العقوبات من أجل توسيع الحظر أو تقييده.

دائرة نزاعات دارفور

يتم حشد المقاتلين من جميع أطراف نزاعات دارفور المتشابكة بسبب التوترات المحلية بين القبائل وداخلها، وخصوصاً على حقوق الأرض المرتبطة بإزالة نظام حيازة الأرض المسمى الدار/الحواكير^٦. وبالرغم من طبيعتها المحلية، أصبحت تلك الصراعات ذات رمزية سياسية داخل تمرد تشكل نتيجة التفاوتات الكبيرة في السلطة السياسية الوطنية والمخصصات الاقتصادية. ومنذ عام ٢٠٠٥ تقريباً، كان يتم استغلال هذه التوترات بشكل متزايد من جانب أطراف في نزاعات إقليمية خصوصاً بين تشاد والسودان، وبين ليبيا والسودان بدرجة أقل.

وفي فترة عامي ٢٠١٠-٢٠١١، أسهم التقارب بين السودان وتشاد، وسقوط نظام القذافي في ليبيا، والازدواجية المستمرة للجيش الشعبي لتحرير السودان اتجاه متمرد دارفور في أراضي جنوب السودان خلال الفترة التي سبقت استقلال جنوب السودان، أسهمت جميعاً في تقليص الأبعاد الدولية للنزاع وتقليص مصادر الأسلحة عبر الحدود^٧.

ومنذ أواخر عام ٢٠١١ وحتى الآن، فإن قوات حركة العدل والمساواة، وأعداد صغيرة من فصائل جيش تحرير السودان تحت قيادة مني مناوي وتحت قيادة عبد الواحد محمد النور قد صارت على نحو متزايد أكثر نشاطاً خارج حدود دارفور. وقد قاتلت حركة العدل والمساواة إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال ضد القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان تحت راية الجبهة الثورية السودانية، كما قاتلت في أوائل عام ٢٠١٢ جنباً إلى جنب الجيش الشعبي لتحرير السودان في معارك حدودية ضد القوات المسلحة السودانية^٨. وامتد هذا التشابك الجنوبي إلى ما وراء هذه المناطق المتنازع عليها، إذ قامت حركة العدل والمساواة بأعداد قليلة من مقاتلي جيش تحرير السودان بقيادة مني مناوي وجيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، بتقديم دعم للجيش الشعبي لتحرير السودان ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض في أعالي النيل الكبرى داخل جنوب السودان، وذلك

عقب اشتعال الحرب الأهلية في جنوب السودان مجدداً في ديسمبر ٢٠١٣^٩.

ومع ذلك، فإن اشتراك متمرد دارفور مع الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يعد عليهم سوى بفوائد محدودة من حيث الدعم السياسي والعسكري، كما جلب ضرراً أكبر فقد شجع قوات معارضة في جنوب السودان على استهداف المدنيين الدارفوريين الموجودين في جنوب السودان. فإن النزاعات على قيادة الجبهة الثورية السودانية، والأهداف المتنوعة لأعضائها في دارفور وجنوب كردفان، وجنوب السودان أدت إلى إضعاف ذلك التحالف العسكري. ومن منتصف إلى أواخر عام ٢٠١٤، عاد المتمردون بكثافة إلى الغرب نحو بحر الغزال ودارفور.

وفي دارفور، شهدت فترة عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ زيادة فوضوية في العنف العرقي بين مجموعات عربية وأخرى غير عربية^{١٠}. كما أسهمت هجمات القوات المسلحة السودانية على بقايا المتمردين في غرب وشرق وجنوب دارفور، وما أعقبها من تهجير، في اندلاع اشتباكات بين مجتمعات، مثل تلك التي نشبت بين قوات الدفاع الشعبي الجديدة المكونة من مجندين من أوساط البرقد (مجموعة غير العربية) ومجموعات من الزغاوة المصنفين باعتبارهم من أنصار جيش تحرير السودان بقيادة مني مناوي. وفي هذه الأثناء، أدت النزاعات المتجددة على الأراضي، والماشية، وما أخذ يظهر من ثروات سلعية مثل الذهب، إلى إثارة الجماعات العربية ضد بعضها البعض في وسط وجنوب وشمال دارفور^{١١}.

أعاد القتال في موسم الجفاف في أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ وأوائل ٢٠١٦ مستويات العنف في دارفور وتهجير السكان إلى المستويات التي كان عليها بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وشنت الحكومة السودانية ثلاث هجمات منظمة ضد حركة جيش تحرير السودان- ميني مناوي وحركة جيش تحرير السودان- عبد الواحد النور تحت قيادة هيكل ميليشيا جديدة تُعرف باسم قوات الدعم السريع. وتم تجنيد مقاتلي قوات الدعم السريع من جانب جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني منذ منتصف عام ٢٠١٣ حيث تم استقطاب هؤلاء المقاتلين من القبائل العربية في دارفور. وقاتل هؤلاء المقاتلون في جنوب كردفان قبل عودتهم إلى دارفور في فبراير ٢٠١٤. وتقع قوات الدعم السريع التي تخضع لسيطرة ضعيفة تحت القيادة الرسمية للواء في جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني لكن يخضع هؤلاء المقاتلون عملياً لقيادة القائد محمد حمدان دقلو "حميدتي" من قبيلة الرزيقات، والذي سبق له أن قاد ميليشيا تابعة "للجنجويد" ثم تمرد على الحكومة في عام ٢٠٠٧.



الصورة ١: مقاتل من قوات الدعم السريع يشارك في عرض الأسلحة والمركبات التي تم الاستيلاء عليها من حركة العدل والمساواة، مدينة نيالا، جنوب دارفور، مايو ٢٠١٥. © اشرف الشاذلي/ أ ف ب.

لكن إلى الأحداث السياسية الخارجية المتمثلة في سقوط نظام القذافي والتقارب بين تشاد والسودان فقد استمرت تحركات المتمردين والمركبات عبر الحدود المشتركة مع تشاد وليبيا والتي تمتد لمسافة ١٢٠٠ كم بالرغم من نشر قوة حدودية مشتركة بين تشاد والسودان في عام ٢٠١٠، ووجود القوات المسلحة السودانية على جانبي الحدود بين دارفور وليبيا منذ بداية الأزمة الليبية في عام ٢٠١١^١، والقوة الحدودية المشتركة التي وردت أنباء عن تشكيلها بين ليبيا والسودان في نوفمبر ٢٠١٣^٢ ومع أن مسؤولي حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان- مني مناوي ينكرون عدة تقارير تشير إلى أن أفراد من قواتهم قد شاركت في القتال الذي دار في ليبيا ضد قوات فجر ليبيا المدعومة من حكومة الخرطوم^٣، إلا أن حركة العدل والمساواة قد استطاعت إخراج قائدها الراحل خليل إبراهيم عبر المنطقة الحدودية الثلاثية بين ليبيا والسودان وتشاد في قافلة عسكرية مكونة من ١٥٠ مركبة في عملياتها الشهيرة "قزرة الصحراء" في أواخر أغسطس ٢٠١١، وذلك بالرغم من وجود القوة الحدودية المشتركة بين تشاد والسودان^٤. وبالمثل، كانت أعداد صغيرة من مركبات جيش تحرير السودان- عبدالواحد محمد نور قادرة على التحرك بين

العدل والمساواة، الجماعة الأقوى عسكرياً من بين هذه الجماعات، قوة تزيد عن ١٠٠ مركبة في منطقة خور شمام في غرب بحر الغزال في جنوب السودان في أوائل عام ٢٠١٥. وفي ٢٦ أبريل وبعد أن قامت الحركة بنقل هذه المركبات إلى جنوب دارفور، تعرضت للهجوم من جانب قوة تابعة لقوات الدعم السريع قرب النخرة وخسرت حوالي ٦٠ بالمائة من مركبات ومعدات القافلة (راجع الصورة ١). وفي نفس الوقت، تكبدت حركة جيش تحرير السودان- عبدالواحد النور لخسائر في المعدات والأراضي في جبل مرة وهو آخر معاقلتها في الفترة من أواخر عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦^٥.

توريد الأسلحة إلى دارفور

توريد الأسلحة عبر الحدود

بحلول عام ٢٠١٢، عندما أجرى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري دراسة استقصائية عن تدفقات الأسلحة إلى دارفور، تم تجفيف أكبر مصدرين أجنيين للأسلحة التي تصل إلى الجماعات المتمردة في دارفور وهما الحكومة الليبية ومخزونات القوات المسلحة التشادية^٦. ولا يرجع هذا الأمر إلى منع تدفقات الأسلحة بشكل أفضل

ومنذ عام ٢٠١٠، ظلت كل موجة من النزاع تعيد الديناميات السابقة في صور جديدة. فتمردو دارفور الذين تم في السابق استغلالهم كقوات تقاتل بالوكالة من جانب حكومتي تشاد وليبيا، قاتلوا في وقت لاحق بالوكالة عن حكومة جنوب السودان. كما أن تشكيل الحكومة السودانية لقوات الدعم السريع يشبه جزئياً عملية تجنيد "الجنجويد" التي جرت بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، وذلك على الرغم من أن الخرطوم قد نقلت دعمها من أحد قادة الرزيقات البارزين وهو (زعيم المحاميد/ شيخ موسى هلال) إلى قائد آخر وهو ("حميدي" من الماهرية). وما زالت النزاعات المحلية تدعم تعبئة الميليشيات التي ترعاها الحكومة والنزاعات العرقية الخارجية عن السيطرة بالإضافة إلى النزاعات المستمرة على الأراضي والماشية. وزادت أهمية موارد سلع التصدير مثل الذهب والصبغ العربي خاصة مع توقف وانخفاض عائدات النفط منذ استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١ والحرب الأهلية التي أعقبتها.

ومن بين هذه الدوائر من النزاع، استمر اتجاه واحد منذ عام ٢٠١٠: وهو الإضعاف العسكري المستمر لما تبقى من الجماعات المتمردة في دارفور والتي أصبحت معزولة دولياً الآن. وحشدت حركة

شرق تشاد وجبل مرة حتى خلال عملية "الصيف الحاسم" الأولى في أوائل ٢٠١٥.^{١٥} ومع ذلك، هناك القليل من الشواهد التي تشير إلى أن حجم تدفقات الأسلحة عبر الحدود تتناسب مع تحركات للأفراد. وبما أن جميع ترسانات المنطقة تتكون بشكل كبير من الأسلحة السوفيتية والصينية، والتي غالباً ما تكون قديمة لدرجة يصعب معها تعقب الأسلحة من خلال عمليات التعقب التقليدية، فمن الصعب تمييز المعدات التي تعود إلى هذه المخزونات من بين الأسلحة التي تم التعرف عليها في دارفور. علاوة على ذلك، فإن عدد من الأسلحة المميزة "النظيرة" القادمة من المخزونات التشادية والليبية والتي تم التعرف عليها بحوزة الجماعات المسلحة في دارفور قبل عام ٢٠١٠ لم يتم رصدها منذ ذلك الحين.

فعل سبيل المثال، لم يتم في دارفور منذ عام ٢٠١٠ توثيق وجود أسلحة من عيار ٥٦، ٥ × ٤٥ ملم أو ذخيرتها المصاحبة من النوع التي تم من قبل تعقب مصدره باعتباره يعود إلى المخزونات التشادية^{١٦}. وبنفس الطريقة، وبالرغم من نجاح القوات المسلحة السودانية في اعتراض شحنات مهربة من الأسلحة الليبية^{١٧} يقال أنها كانت متوجهة إلى الجماعات المسلحة في دارفور، لم يتم في دارفور منذ ذلك الوقت توثيق وجود إمدادات جديدة من الأسلحة عالية الصوت القادمة من ليبيا مثل ذخيرة البندقية البلجيكية غير الارتدادية من عيار ١٠٦ ملم بالإضافة إلى البنادق الإسبانية غير الارتدادية من عيار ١٠٦ ملم والتي لوحظ وجودها بحوزة مقاتلي حركة العدل والمساواة قبل عام ٢٠١٠.

وهذه هي أبرز المعلومات لأن الأسلحة المميزة لبيبة المنشأ من هذا النوع والتي تم رؤيتها في دارفور ما زالت منتشرة في أماكن أخرى عبر منطقة

الساحل. ومنذ عام ٢٠١٢، قام الباحثون، على سبيل المثال، بتوثيق وجود ذخيرة للبندقية البلجيكية غير الارتدادية من عيار ١٠٦ ملم من الترسانات الليبية في الضبطيات التي يتم الاستيلاء عليها من الجماعات المسلحة في شمال مالي ومن المهربين في تشاد^{١٨}، وفي دول أبعد من ذلك بما في ذلك سوريا^{١٩}. وبالرغم من أن الغياب الواضح لتلك الأسلحة في دارفور قد تعكس محدودية مراقبة المراقبين ووصولهم إلى مخزونات المتمردين، فإنه قد يشير أيضاً إلى أن مشتريات الجماعات المتمردة من الأسلحة عبر الحدود تعتبر موجهة سياسياً منذ أمد بعيد من جانب أجنات الجهات الراعية لهم من بين جيران دارفور. وبما أن تلك الجهات الراعية بدأت تتسحب من المشهد في عام ٢٠١٠ واستمر تناقص الموارد الداخلية، فقد لا يستطيع متمرّدو دارفور الحصول على مشتريات كبيرة من الأسلحة عبر الحدود.

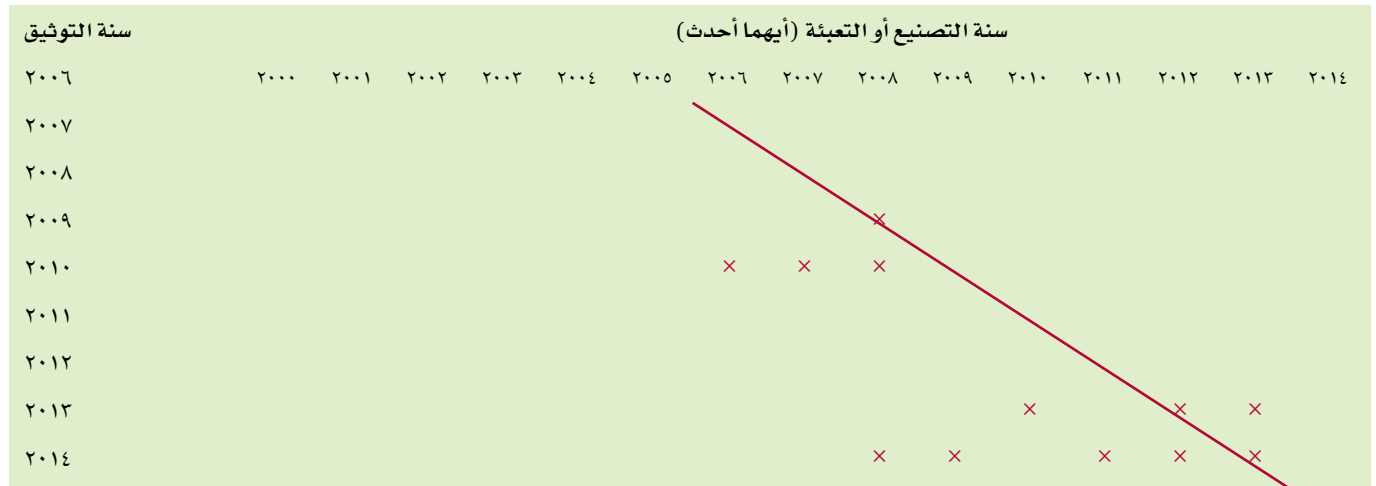
ولا يبدو أن جهود متمرّدي دارفور في جنوب السودان قد حسّنت بشكل كبير خطوط إمدادهم وذلك بالرغم من السهولة الكبيرة لحركة الأفراد والمركبات عبر الحدود. ويبدو أن تدهور العلاقات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال أدى إلى تقييد وصول حركة العدل والمساواة ومتمرّدي دارفور للموارد المحدودة (الوقود والمركبات) التي كانت تقدمها عناصر داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان (وخصوصاً ضباط داخل الفرقة الرابعة السابقة) إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال.^{٢١} ولقد أتت العينة الصغيرة من المعدات التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان (المعارض) من حركة العدل والمساواة في أبريل ٢٠١٤ في ولاية الوحدة الجنوبية، بمثابة تدعيم للتأكيدات الذي ظلت تطلقها حركة العدل والمساواة والجماعات الأخرى في دارفور بأن مصدر تسليحها الرئيسي ما

زال هو الأسلحة التي يتم الاستيلاء عليها في أرض المعركة من القوات المسلحة السودانية. علاوة على مركبة لاند كروزر^{٢٢}، تتكون العينة بالكامل من أسلحة تشبه الأنواع التي يُعرف أنها موجودة في مخازن القوات المسلحة السودانية وليس في مخازن الجيش الشعبي لتحرير السودان ومنها المدفع الرشاش السوداني الصنع من عيار ١٢،٧ ملم والذي يُطلق عليه اسم "Khawad"^{٢٣}، وذخيرة من عيار ١٢،٧ × ١٠٨ ملم تم تصنيعها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ تشبه الذخيرة التي تستخدمها القوات المسلحة السودانية، والتعليق الذي يشبه الإنتاج أو إعادة التغليف الحربي السوداني^{٢٤}، والذخيرة غير المختومة من عيار ٦٢، ٧ × ٥٤ آر والتي تشبه الصناعة الإثيوبية بالإضافة إلى نوع تستخدمه القوات المسلحة السودانية.

سلسلة إمداد القوات المسلحة وقوات الأمن السودانية

يتضح استمرار سلسلة إمداد القوات المسلحة السودانية إلى دارفور من خلال عملية إعادة الإمداد "في التوقيت المناسب" للمستهلكات العسكرية وخصوصاً الذخيرة. وفي كل عام منذ ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٤، كان فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة أو باحثون آخرون في دارفور يقومون بتوثيق ذخيرة سوادنية أو صينية لأسلحة صغيرة توضح أختامها تصنيعها في نفس السنة أو السنة التي سبقتها (انظر الصورتين ٢ و ٣). وفي أعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤، تم اكتشاف ذخيرة مصنّعة في الخرطوم داخل دارفور خلال سنة واحدة أو أقل من تصنيعها (انظر الشكل ١). وهذه الملاحظات المتفرقة تلقي الضوء على التغيير في حجم أو تنوع الأسلحة التي تُتقل من الخرطوم إلى دارفور وتكشف عن سرعة إعادة الإمداد.

الشكل ١: الذخيرة سودانية الصنع للأسلحة الصغيرة والتي تم توثيقها في دارفور حسب سنة التوثيق



ملحوظة: تمثل كل علامة رصد للذخيرة. وكلما كانت العلامة أقرب إلى الخط الأحمر، كانت المدة الزمنية بين تصنيعها وتوثيقها أقصر. المصادر: مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٤ ج)، ليف وليبير (٢٠١٤)

ما تزال حتى الآن " حرباً صغيرة" نظراً لأنه لا يجري سوى استخدام [الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة] - وأحياناً يتم إطلاق صواريخ كاتيوشا [من عيار ١٢٢ ملم]، وهذا هو كل شيء. لكن [الحظر] يقلل من قدرة السودان على شراء ونشر منصات أسلحة كبيرة ومتطورة (مثل المدرعات والطائرات) إذا تحولت دارفور إلى "حرب كبيرة".^{٣٦}

ثبات المجموعة الأساسية للأسلحة التي تستخدمها القوات البرية التابعة للقوات المسلحة السودانية منذ عام ٢٠١٤ في دارفور^{٣٧}. وكما يقول أحد مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بمسائل الأسلحة:

من الواضح أنه ليس للحظر تأثير كبير على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتي ما زالت ضمن سلسلة إمداد محلية. فدارفور

تشير هذه المشاهدات المتكررة للذخيرة السودانية إلى أن الحظر لم يعطل سلسلة إمداد القوات المسلحة السودانية من الأسلحة إلى دارفور. وهناك خاصيتان لبيئة الأسلحة في دارفور قد يناهضان هذه النظرة المتشائمة لفعالية الحظر:

(١) الانخفاض الواضح في حجم الأنظمة الرئيسية للأسلحة وخصوصاً الأصول الجوية المنتشرة في دارفور منذ عام ٢٠١٠ تقريباً، و(٢)



الصورتان ٢ و٣: مركبة لاند كروزر تابعة لحركة العدل والمساواة مزودة بمدفع رشاش دوشكا سوداني الصنع بالإضافة إلى ذخيرة صينية الصنع من عيار ١٢,٧ X ١٠٨ ملم. تم التقاط الصورتين في باو، جنوب السودان، مايو ٢٠١٤. © مايك لويس / منظمة Conflict Armament Research

وربما أضعف وجود نظام عقوبات من رغبة صانعي الأسلحة المتقدمة في إمداد السودان بالأسلحة كما هو واضح في قصور قدرات القوات المسلحة السودانية في مجالات النظم الكهروضوئية، ونظام القيادة والتحكم والاتصال والكمبيوتر والمراقبة والاستعلام والاستطلاع C4ISR^{٢٧}، والطائرات بدون طيار. وبالفعل منذ عام ٢٠١١، فإن الطائرات بدون طيار التي يتم نشرها في دارفور ومنطقتي (النيل الأزرق وجنوب كردفان) أنخفضت بدرجة كبيرة من حيث التطور التقني^{٢٨}. وفي دارفور، انخفض عدد الطائرات العسكرية بشكل لم يحدث من قبل، واختفت تمامًا المروحيات الهجومية من قواعد العمليات الثلاث الرئيسية للقوات المسلحة السودانية في دارفور (في الفاشر، والجينية، ونيالا) في أوائل عام ٢٠١٥، غير أن بعضها قد عاد في أكتوبر ٢٠١٥ في بداية تجدد القتال في موسم الجفاف^{٢٩}.

ومع ذلك، فإن أحد التفسيرات الأقل تناؤًا ليربط بين استمرار مجموعة الأسلحة غير المتطورة والانخفاض في مستويات أسطول الطائرات العسكرية وبين المخاوف الاستراتيجية والتكتيكية المتعلقة بالعقوبات. إن الانخفاض في طائرات القوات المسلحة السودانية المنشورة في دارفور يتزامن مع زيادة وجودها في جنوب كردفان وما حولها منذ عام ٢٠١١، بالإضافة إلى وجودها في مدينة هجليج في أوائل عام ٢٠١٢، وذلك في تعقب للأولويات المتغيرة لنزاعات السودان على هامشه وحدوده^{٣٠}. وفي نفس الوقت، ما زالت الطائرات العسكرية - من نفس النوع لكن ذات أرقام ذيول أطول - إما لكونه تم شرائها حديثًا أو تم إصلاحها خارج دارفور - تظهر في دارفور دون انقطاع، مما يشير بوضوح أن القوات المسلحة السودانية لا تواجه سوى قيود ضئيلة في تدوير منصات الأسلحة الداخلة والخارجة من دارفور^{٣١}. فقد قامت الأبحاث الخاصة بهذا التقرير بتتبع ثلاث مرحيات هجومية من نوع MI-24 تم شرائها حديثًا بدءًا من إصلاحها في سان بطرسبرغ حتى نقلها جواً إلى الخرطوم ونشرها في جنوب كردفان خلال شهرين، ثم في دارفور خلال سنة واحدة^{٣٢}. وتمت هذه الدورة السريعة من الشراء والنشر بصورة علنية ودون أي معوقات عملية أو سياسية.

وبالمثل، تحظى استمرارية مجموعة الأسلحة التي تستخدمها القوات المسلحة السودانية والقوات المتحالفة في دارفور بدعائم تكتيكية. وما زالت القوات المسلحة السودانية تشتري أنظمة أسلحة جديدة وتشرها بسرعة في مناطق النزاع خارج دارفور. ففي ديسمبر ٢٠١٢، على سبيل المثال، استولت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان -

شمال في جنوب كردفان من القوات المسلحة السودانية على صواريخ مضادة للدبابات من الجيل الثاني من نوع HJ-8 تم شحنها من الصين في أبريل ٢٠١١ ونقلها في ذلك التاريخ^{٣٣}. ومن المثير للدهشة أن الحكومة استمرت أيضاً منذ عام ٢٠١١ في نشر أنواع من المركبات المدرعة التي تم شرائها حديثاً لقوات الشرطة في دارفور، ومنها نوع جديد من ناقلات الجنود المدرعة المصنوعة في الشرق الأوسط التي وصلت بورتسودان في أغسطس ٢٠١٢ ثم نقلت إلى دارفور خلال عام ٢٠١٥ في انتهاك علني للحظر^{٣٤}. ونظرًا لأن المتمردين سريعي الحركة ولا يستخدمون المدرعات وإنما يعتمدون على سيارات التويوتا، فإن غياب المدرعات الجديدة عن القوات المسلحة السودانية في دارفور - على عكس الشرطة - ربما يعكس خياراً استراتيجياً وليس قيوداً في الإمداد.

السيطرة على سلسلة الإمداد العسكري للسودان

إن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والدبلوماسيين المعنيين بلجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن على علم تام بفشل الحظر. إذ أفاد فريق الخبراء بصراحة شديدة في آخر تقرير نشرته إلى اللجنة: "إن نظام العقوبات في الواقع معطل داخل السودان"^{٣٥}. ومنذ عام ٢٠١٠، عندما بدأ تقلص المصادر الأخرى لإمدادات الأسلحة في دارفور، كان التجاهل الصريح للحظر من جانب الحكومة السودانية هو السبب الرئيسي في فشل الحظر. إذ أوضح فريق الخبراء في بيان تقني موجز إلى اللجنة:

يُظهر تحليلاً من أول يوم رصد أن ذخيرة الأسلحة الصغيرة المستخدمة في نزاع دارفور اليوم يتم تصنيعها بشكل أساسي في السودان، ثم يتم نقلها إلى دارفور في مخالفة لحظر الأسلحة من جانب السودان. إنها في الواقع سلسلة إمداد داخلية ولن يكون للحظر الخارجي للأسلحة سوي تأثير ضئيل عليها^{٣٦}.

وبالمقابل، انتقل تركيز فريق الأمم المتحدة من مراقبة التسليم الفعلي للأسلحة إلى دارفور - وهي التدابير التي ثبتت عدم فعاليتها وأنها غير قابلة للتطبيق داخل الأراضي ذات السيادة السودانية (انظر الإطار ١) - إلى دراسة السلسلة المحلية والدولية لإمداد السلاح الذي تنقله الحكومة السودانية إلى دارفور، التوصية بوضع ضوابط ممكنة على هذه السلسلة عبر الوطنية لتوريد الأسلحة^{٣٧}. التحريات الأخيرة للجنة شملت التحقيق في إمدادات ومساعدة تقنية مقدمة لصناعة الأسلحة

المحلية في السودان، وموردين دوليين لمركبات القوات المسلحة السودانية وغيرها من منصات الأسلحة، وشركات وسيطة متورطة في تيسير وتمويل إمداد القوات المسلحة السودانية بطائرات الأنتونوف التي تُستخدم كتقاذفات ارتجالية في دارفور بما يخالف الحظر ومنع التحليق العسكري الهجومي، كما شملت تحرياتها أيضاً تمويل الجماعات المسلحة من خلال موارد تصدير السلع لاسيما الذهب المستخرج من المناجم بالطرق التقليدية - وهذا نهج متعارف عليه في أنظمة عقوبات الأمم المتحدة الأخرى مثل الأنظمة المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية لكنه يمثل بُعداً جديداً لنظام عقوبات دارفور^{٣٨}.

إن استخدام لغة جديدة في قرارات مجلس الأمن السنوية التي تُعرّف نظام الحظر منذ عام ٢٠١٠ يعكس مؤقتاً انصباب التركيز على نحو متزايد على سلسلة الإمداد الدولية ولوجستياتها (انظر الإطار ٢). وعلى النحو الذي يتم مناقشته فيما يلي، فإن هذه اللغة الممتدة بحرص ليس لها سوى تأثيراً محدوداً على الممارسات الفعلية للدول والشركات التي تقوم بالتصدير للسودان.

في الواقع، تمكنت أبحاث مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA من تحديد مثال واحد لإجراء تم اتخاذه من إجراءات العناية الواجبة لسلسلة الإمداد من النوع الذي تصوره القرار رقم ٢١٢٨، ولم يتم اتخاذه تنفيذاً للحظر الأممي على السودان وإنما لتنفيذ نظيره حظر الأسلحة الخاص بالاتحاد الأوروبي على السودان^{٣٩}. فلقد ظلت الشاحنات التي تصنعها مجموعة مان MAN في ألمانيا هامة من الناحية العسكرية بالنسبة للقوات المسلحة السودانية منذ فترة طويلة. وبالرغم من قيام مجموعة مان بإيقاف التوريد المباشر لمعدات الشاحنات إلى مجموعة جيا الصناعية المملوكة للدولة في السودان في مايو ٢٠٠٧، تمكن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA ومنظمة Conflict Armament Research من توثيق استخدام القوات المسلحة السودانية لعدد من شاحنات مان ٤x٤ التي كانت من قبل تتبع للجيش الألماني وتم مؤخراً تصديرها، كما رصدت منظمة Conflict Armament Research شاحنات كان قد جرى توريدها إلى الخرطوم بحوزة قوات السيليكال المتمردة في جمهورية أفريقيا الوسطى^{٤٠}. ولقد قام تاجر مركبات هولندي واحد بتصدير جميع هذه الشاحنات من مينائي أنتويرب وأمستردام إلى شركة بالخرطوم تشتري في العنوان مع مجموعة جيا^{٤١}. ونظرًا لوجود اختلافات في التفسيرات بين دولة وأخرى للقائمة العسكرية

مساحة ٨٣٠٠ كم فوق جبل مرة وضواحيه^{٤٧}. وهذا الحظر لا يكسر إلا أحياناً بواسطة الرحلات الجوية الإنسانية لليوناميد، مما يعني أن موظفي البعثة أو فريق الخبراء لا يستطيعون مراقبة أو دخول المنطقة التي تشهد بحسب ما يرد من تقارير أعنف قتال وقصف جوي ضد الجماعات المتمردة.

علاوة على ذلك، فإن اليوناميد نفسها لا تتعهد رسمياً بأي مراقبة للحظر أو للتدابير الأخرى التي يفرضها قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩١ بالرغم من حقيقة أن القرار رقم ١٧٦٩ الذي أسس ولاية اليوناميد ينص على الآتي:

يتعين على اليوناميد مراقبة وجود أي أسلحة أو مواد ذات صلة في دارفور تخالف الاتفاقيات والتدابير التي تفرضها الفقرتان ٧ و٨ من القرار رقم ١٥٥٦.^{٤٨}

وبالرغم أن عنصر مراقبة الحظر المضمن في ولايتها قد تكرر بوضوح منذ العام ٢٠١٠ في أربعة قرارات لمجلس الأمن^{٤٩}، إلا أن قيادة دائرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقيادة اليوناميد قد قالت أن: "اليوناميد لا تختص بمراقبة حظر الأسلحة وحظر الرحلات الجوية العسكرية"^{٥٠}. ونشأ هذا التردد عن هشاشة الإجماع الدولي الذي أنشأ البعثة في البداية واستمر هذا التردد بسبب تهديد الخرطوم المستمر لها بالطرد.

ومع ذلك، يتفق أعضاء سابقون في فريق الخبراء أن اليوناميد ظلت منذ عام ٢٠١١ تزودهم بدعم لوجيستي ومعلوماتي متطور^{٥١}. كما عبّر دبلوماسيو الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن عن رضاهم عن العلاقة بين فريق الخبراء واليوناميد مفضلين أن تركز البعثة بصورة أساسية على حماية المدنيين^{٥٢}. كما أن وصول فريق الخبراء إلى دارفور قد أخذ أيضاً يتحسن بشكل طفيف بعد الحقبة التي شهدت أسوأ علاقات مع الحكومة في عام ٢٠١٢، غير أن السودان ما زال يطالب أعضاء فريق الخبراء بالحصول على تأشيرات تسمح بالدخول مرة واحدة وعلى تصاريح سفر إلى دارفور وذلك في انتهاك للقرارات الثلاثة المتتابعة لمجلس الأمن^{٥٣}. وكان يتم إصدار التأشيرات والتصاريح خلال أسبوع واحد خلال عام ٢٠١٥.^{٥٤}

ومنذ عام ٢٠١٢، ظل عمل فريق الخبراء يظهر تطوراً تقنياً متزايداً. فعلى سبيل المثال، منذ أن منعت الخرطوم وصول فريق الخبراء إلى الطائرات والأسلحة المستخدمة في غارات القصف بطائرات الأنتونوف المحظورة، فإن فريق الخبراء تميزت استخدام أساليب هندسة المتفجرات في التعرف على طبيعة الأسلحة المستخدمة وذلك عن طريق تحليل حُفر الانفجار^{٥٥}. علاوة على ذلك، حول فريق الخبراء تركيزه الاستقصائي إلى سلسلة الإمداد العابرة للدول الخاصة بالبضائع العسكرية والبضائع مزدوجة الاستخدام المشورة في دارفور وكذلك إلى تمويل الجماعات المسلحة من خلال موارد السلع، كما زادت فريق الخبراء من تركيزه على دراسات الحالة المتكاملة بهدف الربط بين انتهاكات الحظر وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، كما وضع فريق الخبراء مقياس أدلة لكل نتيجة من نتائجه نظراً للبيئة السياسية المعادية التي يتم في ظلها التدقيق في تقاريره داخل لجنة العقوبات وخارجها.^{٥٦}

كما هو الحال مع العديد من أنظمة عقوبات الأمم المتحدة، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة فريق من خمسة خبراء بولاية تداولية مدتها ١٢ شهراً بهدف مراقبة حظر الأسلحة وحظر التحليق المفروض بموجب القرار رقم ١٥٩١، على أن ترفع تقاريرها إلى لجنة العقوبات الخاصة بالوضع السياسي والأمني وحقوق الإنسان في دارفور.

ومنذ عام ٢٠٠٥، ظلت الحكومة السودانية تعيق وتقيّد وصول فريق الخبراء إلى السودان، وإلى دارفور، وإلى المعلومات. وزادت هذه القيود في عام ٢٠١١، وذلك حين لم يُمنح أعضاء فريق الخبراء تأشيرات لدخول السودان إلا بعد مرور ستة أشهر على بداية فترة ولايتهم، كما أنه قد تم أيضاً احتجازهم لفترة قصيرة من جانب أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني في نيالا في يونيو ٢٠١١^{٥٧}. وكرة أخرى في منتصف عام ٢٠١٢ تم تعطيل تأشيرات فريق الخبراء لعدة أشهر، وجرى احتجاز خبير التمويل الجديد عضو الفريق وابعاده بمجرد وصوله إلى الخرطوم في ديسمبر ٢٠١٢^{٥٨}. كما اعتاد مسؤولو الأمن السوداني على إخضاع أعضاء الفريق على نحو انتقائي للتفتيش في المطارات، ومنعهم من دخول مناطق النزاع، ومصادرة ما بحوزتهم من أدلة^{٥٩}.

ولقد ظلت هذه الانتهاكات المستمرة والصريحة لقرارات عقوبات مجلس الأمن واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والتي يندرج تحتها فريق الخبراء، محل انتقاد الرؤساء المتعاقبين للجنة العقوبات. كما ظلت أيضاً منذ عام ٢٠١٢ تصدر إدانة بموجب الفصل السابع من مجلس الأمن نفسه^{٦٠}، غير أنه لم يتم مطلقاً اتخاذ أي إجراء قوي من جانب اللجنة أو مجلس الأمن.

كما أن وصول فريق الخبراء إلى مناطق النزاع وإلى المعلومات قد ظل أيضاً محدوداً نتيجة للقيود المفروضة على اليوناميد التي يعتمد فريق الخبراء على مواقع فرق العمل والدوريات والطائرات الخاصة بها. فالحكومة السودانية التي ظلت تدعو علانية لإنهاء ولاية البعثة بالكلية تطلب الآن من اليوناميد الحصول على تصريح من جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني ومن المخابرات العسكرية قبل القيام بأي تحليق جوي أو دورية أرضية (وهذا أمر لم يحدث من قبل بين بعثات الأمم المتحدة) كما دأبت الحكومة السودانية على انتهاك اتفاق مركز القوات بهدف إعاقة التحركات الجوية والأرضية الأخرى لليوناميد^{٦١}. واستمرت هذه القيود دون عقاب بالرغم من الإدانة السنوية التي تصدر عن مجلس الأمن منذ عام ٢٠١١^{٦٢}.

وبالرغم من أن مجلس الأمن قد رحب في أوائل عام ٢٠١٤ "بتحسن التعاون" بين الخرطوم واليوناميد، إلا أن اشتداد حدة القتال خلال المرحلة الثانية من عملية "الصيف الحاسم" في أواخر عام ٢٠١٤ قد أدت إلى زيادة منع التحركات. وفي إحدى الحالات الخطيرة، منعت الحكومة أفراد حفظ السلام لعدة أشهر من دخول منطقة تابت في شمال دارفور عقب حادثة اغتصاب جماعي يُقال أنها وقعت هناك في نوفمبر ٢٠١٤^{٦٣} غير أن تكرار حالات حجر الوصول ورفض منح إذن التحليق الجوي قد إنخفض مع هبوط مستويات العنف^{٦٤}.

وهناك نوع آخر من المعوقات التي تفرضها اليوناميد على نفسها. فمنذ فبراير ٢٠٠٩، ظلت اليوناميد تحظر على طائراتها التحليق فوق منطقة تغطي

ذلك الوقت، وقامت ألمانيا بتشديد القوانين ذات الصلة في عام ٢٠١٣^{٦٥}. ومع ذلك، يمتلك الحظر المفروض من الاتحاد الأوروبي ميزة تغطية سائر الدولة مما يجعله يتجنب الثغرة الرئيسية لتصميم الحظر الأممي.

ويشير نموذج مراقبة سلسلة إمداد شاحنات مان MAN إلى أن ضوابط العناية الواجبة الموجودة في الحظر المفروض على دارفور - والذي يميز بين المستخدمين النهائيين المصرح لهم وغير المصرح لهم كما يقيّم خطر إساءة الاستخدام أو الانحراف قبل السماح بالتصدير- تتسم بكونها ضوابط قابلة للتنفيذ وذلك بالرغم من وجود سوق متنوعة

إن الحظر المفروض من الاتحاد الأوروبي غير مُحكّم. فعلى سبيل المثال، أظهر البحث أن هناك ضباط في الشرطة السودانية في الخرطوم يستخدمون مسدسات مُصنّعة في الاتحاد الأوروبي تم إنتاجها في عام ٢٠٠٦ تقريباً وفقاً لأرقامها التسلسلية^{٦٦}. وبالمثل، اكتشفت منظمة Conflict Armament Research وجود مسدس شبه أوتوماتيكي في أيدي المدنيين في جنوب السودان^{٦٧} ولقد تم شحن هذه المسدسات من ألمانيا في عام ٢٠٠٦ إلى شركة سودانية، مما يلقي الضوء على حقيقة أن بعض أنواع المسدسات شبه الأوتوماتيكية لم تحتاج إلى تصاريح تصدير بموجب القانون الألماني في

المشتركة للاتحاد الأوروبي، فإن الشاحنات كانت تتطلب رخصة تصدير من ألمانيا إلى السودان لكن لم تحتاج لذلك التصريح لتصديرها من هولندا إلى السودان^{٦٨}. وفي يونيو ٢٠١٥، أعلنت ألمانيا أنها ستطلب من الآن فصاعداً تصاريح تصدير فردية للشاحنات العسكرية المنقولة إلى هولندا^{٦٩}. وبعد ثلاثة أشهر، أعلنت الحكومة الهولندية أنها بالمثل ستطلب تصاريح تصدير لهذا شاحنات وسيُمنع تصديرها إلى السودان بموجب الحظر المفروض من الاتحاد الأوروبي^{٧٠}. وبعد ذلك بفترة قصيرة، وردت أنباء بأنه تم إيقاف عملية تصدير شحنة شاحنات في ميناء أمستردام^{٧١}.

دمج جهاز تعقب في أي طائرات عسكرية يتم توريدها إلى السودان لضمان عدم نقلها إلى دارفور، إيقاف الدعم التقني اللاحق للطائرات العسكرية السودانية التي تستخدم في تلك الانتهاكات، إجراء تفتيش "في مواعيد عشوائية" بهدف التحقق من أن منصات الأسلحة التي قاموا بتوريدها لا تتواجد في دارفور، منع توريد أجزاء أو قطع غيار الطائرات المدنية من الصنف الذي يُستخدم كقاذفات في دارفور إلا إذا تم الحصول على ضمانات مستخدم نهائي مناسبة، و المساعدة في التحقق من انتهاكات الحظر من خلال طلب شهادات استعمال نهائي لإدراج أنواع محددة، والرقم التسلسلي، والدفعة، وأرقام الدفعة الخاصة بالأسلحة الموردة للسودان، واستخدام أسلوب واضح يلزم السودان بعدم استخدام هذه المعدات في دارفور وفي عمليات تحليق عسكرية محظورة هناك.

التوصيات الثلاث الأولى استنسخت وفاقته التدابير الأمريكية للتحقق من المستخدم النهائي المعروفة باسم Blue Lantern، والتي تواجه الولايات المتحدة صعوبات في تنفيذها حتى مع أقرب حلفائها، وتمتلك هذه التوصيات الثلاث فرصة ضعيفة للتغلب على اعتراضات السيادة الخاصة بالسودان والعديد من أعضاء المجلس^{٧٢}. ونظراً للحاجة إلى الحصول على إجماع في لجنة العقوبات بشأن لهجة أي تعديل على نظام العقوبات، فإن المقترحين الأضعف إلى ظهور أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٩١ (لسنة ٢٠١٣) وقرار رقم ٢١٣٨ (لسنة ٢٠١٤) واللذان "يحثان جميع الدول على الانتباه لخطر":

تستخدم حكومة السودان، الإمداد المباشر أو غير المباشر أو البيع أو نقل المساعدة والدعم التقنيين إلى السودان بما في ذلك التدريب أو المساعدة المالية أو غيرها، وتوفير قطع الغيار، وأنظمة الأسلحة والمعدات ذات الصلة، والتي يمكن لحكومة السودان أن تستخدمها في دعم الطائرات العسكرية المستخدمة على نحو مخالف للقرار رقم ١٥٥٦ (لسنة ٢٠٠٤) والقرار رقم ١٥٩١ (لسنة ٢٠٠٥)، و أنه ما يزال هناك بعض المواد يجري تحويلها للأغراض العسكرية ونقلها إلى دارفور^{٧٣}.

ولا تخلق هذه الأحكام التزامات محددة بالنسبة للدول الأعضاء. وبالمقابل، لم يتم حتى الآن لم يتم رؤية تعديلات السياسة التصديرية الخاصة بتوريد وصيانة الطائرات العسكرية في السياسة التصديرية الخاصة بتوريد وصيانة الطائرات العسكرية، والمركبات مزدوجة الاستخدام، وتقنية الأسلحة مزدوجة الاستخدام الموردة للسودان.

ظل نطاق الحظر الأممي، وهو حظر مفروض على مستوى دون القومي على أطراف النزاع فقط في ولايات دارفور الثلاث (التي أصبحت الآن خمس ولايات)، دون تغيير منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٠. ولقد ظلت حكومة السودان تستخف بالحظر منذ أيامه الأولى^{٧٤}. وفي عام ٢٠١٤، أعلنت الخرطوم أنها لن تعترف بشرعية الحظر متى تعارض مع مصالح أمنها القومي^{٧٥}. وبناءً على ذلك، لم تتلق لجنة العقوبات الخاصة بالسودان أي طلب أو إخطار بنقل أسلحة إلى دارفور بموجب نظام الإعفاء الخاص بالحظر^{٧٦}.

إن التدبير الوحيد الذي استطاع الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الاتفاق عليه في لجنة العقوبات هو إدراج تدبير العناية الواجبة في جميع أنحاء السودان في عام ٢٠١٠ والذي يلزم أي دولة تقوم بتوريد "أسلحة أو معدات ذات صلة" للسودان خارج دارفور أن تطلب وثائق المستخدم النهائي بما يضمن أن هذا التوريد "يتم وفق التدابير المفروضة (بحسب القرار رقم ١٥٥٦ و ١٥٩١ اللذان يفرضان الحظر على دارفور)^{٧٧}.

فسرت الدول الكبرى الموردة للسلاح مثل روسيا البيضاء، والصين، والاتحاد الروسي هذا الالتزام على أنه يعني ببساطة أن شهادة المستخدم النهائي التي تصدر عن حكومة السودان يجب أن تنص على أن المعدات العسكرية التي وردتها تلك الدول لن يعاد نقلها إلى دارفور بما يخالف الحظر الأممي^{٧٨}. وبالرغم من أن لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة قدم أدلة واضحة على أن الخرطوم استمرت بالفعل في نقل طائرات مروحية هجومية على أهداف أرضية من التي وردتها روسيا البيضاء، وأسلحة صغيرة من التي وردتها الصين، ومروحيات هجومية من التي وردتها روسيا إلى دارفور منذ عام ٢٠١٠ بما يخالف ضمانات المستخدم النهائي المقدّمة إلى تلك الدول^{٧٩}، واستمرت هذه الدول الثلاث في توريد المزيد من الأسلحة من نفس الأنواع إلى السودان رافضة بذلك تنفيذ شروط الاستعمال النهائي الخاصة بهم^{٨٠}.

وبالرغم من أن بعض دبلوماسيي مجلس الأمن يقولون أن الحظر الرسمي للأسلحة يظل هاماً من الناحية السياسية، فإن حقيقة أن الحظر قد فشل في منع الإمداد المباشر للأطعم الرئيسية لأسلحة القوات المسلحة السودانية التي تصل دارفور قد دفعت محققي فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة على دراسة "الداعمين غير التقليديين" للإمدادات العسكرية التي تصل دارفور. وهذا التحول مسترشد بالفرض القائل بأن الجهات التي تورّد بضائع تجارية (وأحياناً مدنية) لسلسلة الإمداد العسكري الخاصة بالسودان قد تكون أكثر قابلية لتغيير سلوكياتها والتعهد ببذل العناية الواجبة من أجل المساعدة على إيقاف هذه الإمدادات. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، اقترح فريق الخبراء وضع ضوابط لسلسلة الإمداد القومية والعابرة للدول وصيانة الأسلحة ومنصات الأسلحة التي تصل دارفور^{٨١} من خلال مطالبة الدول المصدرة بما يلي:

الصادرة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦^{٨٢}، شكك بعض دبلوماسيي مجلس الأمن في المنطق من وراء دعم الحكومة السودانية لمعالجة مسألة المعدات "غير المشروعة" الموجودة في دارفور، وذلك في حين أن الأدلة تشير بانتظام إلى أن نفس الحكومة تشكل المصدر الرئيسي للأسلحة الصغيرة والذخيرة المنتجة حديثاً في دارفور كل عام^{٨٣}. ومع ذلك، وكما هو موضّح أعلاه، فإن توفر هذه الأسلحة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية يؤدي إلى تسهيل العنف المسلح وتدفقات الأسلحة خارج سيطرة الحكومة السودانية. وعلاوة على تسهيل العنف بين المجتمعات وبالتالي تعطيل جهود المصالحة التي تبذلها الحكومات المحلية وحكومات الولايات في شمال وشرق دارفور^{٨٤}، أصبحت الأسلحة الموجودة في دارفور الآن تشكل تهديداً أمنياً على نطاق أرحب.

بخصوص دارفور تشمل على الأسلحة الموجودة بحوزة المدنيين، ومبادرات المراقبة. وكان القرار رقم ٢١٣٨ لسنة ٢٠١٤ هو أول قرار يطالب:

حكومة السودان بمعالجة النقل غير المشروع، والتجميع المزعزع للاستقرار، وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دارفور، بالإضافة إلى ضمان الإدارة والتخزين والسلامة الآمنة والفعالة لمخزوناتها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتجميع و/أو تدمير الأسلحة والذخيرة الفائضة، والتي تم مصادرتها، وغير المختومة، والمملوكة بشكل غير مشروع^{٨٥}.

وبالرغم من تكرار هذا العنصر في القرارات

ومعولة لهذه الأنواع من المواد مزدوجة الاستخدام. وهذه الضوابط قابلة للتطبيق لأنه (١) ما زال ثمة مشتركون في مشتريات القوات المسلحة السودانية كما هو حال الشركة الجديدة التي تشترك مع مجموعة جياذ بغرض شراء مركبات عسكرية بعد إدراج مجموعة جياذ ضمن القائمة السوداء في عام ٢٠٠٧، و (٢) ما زال هؤلاء المشترين يسعون وراء نفس الأنواع والموديلات من المعدات كما هو واضح من الجهود المستمرة للقوات المسلحة السودانية لشراء شاحنات مان MAN العسكرية من أوروبا^{٨٦}.

جهود مراقبة الأسلحة في دارفور

منذ عام ٢٠١٣، وبجانب نظام الحظر غير الفعال، بدأت جهود مراقبة الأسلحة من مجلس الأمن

وذكر أعضاء جماعات مسلحة وأفراد قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى أنه في حين أن أسواق الأسلحة على الحدود الجنوبية الغربية لدارفور قد زودت مجتمعات ومقاتلين في دارفور، فإن سوق الأسلحة في أم دافوق على وجه التحديد قد ظل منذ عام ٢٠١٢ هو أهم سوق غير رسمي للأسلحة الصغيرة في النطاق بالنسبة لفصائل السيليك التي استولت على السلطة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤^{٨٦}. علاوة على ذلك، ذكر قادة وسياسيون من جماعة السيليك أنهم استولوا على مدينة بانغي بمساعدة ٧٠٠ مقاتل من مقاتلي دارفور تحت قيادة اللواء/ موسى السميع أبو القاسم، وهو قائد عسكري من أصل عربي من منطقة عد الفرسان في جنوب دارفور والذي تصيد التقارير بأنه تم تجنيده من جانب قائد جماعة السيليك في نيالا لكنه شارك ضد رغبة حكومة الخرطوم^{٨٧}.

وفي ليبيا، قدم مقاتلو حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان- مني مناوي الدعم لقوات اللواء خليفة حضتر المتمركزة في طبرق خلال عام ٢٠١٥^{٨٨}. كما توجد العديد من الإدعاءات غير المؤتقة بشكل جيد تشير إلى أن الميليشيات "العربية" من دارفور، والتي تحالفت مع حكومة الخرطوم من قبل، قاتلت أيضاً خلال عام ٢٠١٥ لصالح قوات فجر ليبيا (والتي من المعروف أن الحكومة السودانية تقدم لها الدعم)^{٨٩}.

مراقبة الأسلحة المدنية

تفيد التقارير بأن تسجيل الأسلحة النارية المملوكة للمدنيين بدأ في دارفور في أواخر عام ٢٠١١ بمبادرة من عبدالحميد موسى كاشا، والي (حاكم) جنوب دارفور حينئذ^{٩٠}. ثم أصبحت هذه المبادرة نموذجاً لمفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غرب دارفور.

وتم اختيار أحياء وأماكن تسجيل الأسلحة من جانب لجنة توجيه تسجيل الأسلحة والتي يختار الوالي أعضائها من "الإدارات المحلية" (السلطات التقليدية)، علاوة على المسؤولين المتقاعدين والحاليين في الولاية. وتقدم هذه المجموعة ضمانات - أصبحت الآن مضمنة في أمر تنفيذي صادر عن وزارة الداخلية- بأنه لن يكون هناك نزع قسري للسلاح. ويقوم الأعضاء الذين عينتهم مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوضع علامة على أسلحة الأفراد وتسجيلها، كما يقوم وفد من شيوخ وعمد القبيلة الغالب في المناطق المختارة بتشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في هذه العملية^{٩١}. ويؤكد التقييم الخارجي لهذه المبادرة على أنها خطوة أولية لبناء الثقة: "إن تسجيل ووسم أسلحة

القبائل لن يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار ومنع العنف المسلح إذا لم يحدث أي شيء آخر"^{٩٢}. وفي حين يوصف البرنامج من جانب المشاركين فيه على أنه يستند إلى مبدأ "مراقبة الأسلحة أولاً ثم نزع السلاح لاحقاً"، فإن البرنامج لم ينزع أي أسلحة من القبائل، وتؤكد وزارة الداخلية أنها لن تفعل شيئاً من هذا القبيل دون الحصول على موافقة صريحة من الإدارات المحلية والسلطات القبلية. وما تقوم به ببساطة هو تقنين الأسلحة الموجودة. إن مستويات الثقة بين القبائل والحكومة تبقى منخفضة لدرجة لا تسمح بالتجميع الفعلي للأسلحة في المستقبل القريب^{٩٣}.

وللمشاركة في عملية التسجيل، يدفع الفرد رسماً قدره "٥٠" جنيهاً سودانياً (حوالي ٨ دولارات أمريكية) ويتسلم "رخصة مؤقتة" ولا تحدد هذه الرخصة مقدار الذخيرة التي قد تكون بحوزة مالك الرخصة على عكس رخص الأسلحة النارية في جميع أنحاء السودان. مما يقلل من تأثير البرنامج على سوء استخدام الأسلحة^{٩٤}. وبنفس الطريقة، يعتمد البرنامج في المستقبل توفير خزانات أسلحة للملكي الأسلحة المسجلين مما قد يمنع السرقات لكنه على الأرجح لن يمنع مالكي الأسلحة من إساءة استخدام أسلحتهم. وخارج عواصم الولايات، ركزت أنشطة التسجيل على موقعين: بير ساليبا (مجتمع جبل مسيرية بالقرب من الحدود التشادية أي شمال شرق سيربا) خلال عام ٢٠١٤، ومدينة تدلتي (مجتمع مساليت كبير في الجزء الشمالي الغربي من الجنيينة) خلال عام ٢٠١٥^{٩٥}. وفي المقابل، تم استبعاد المجتمعات التي تعرضت لأعمال عنف عرقي كبير في أوساط المدنيين من البرنامج، مثل تلكم التي تقطن في نواحي جبل عامر^{٩٦}. وهذا التقييد يوضح مدى قدرة النزاعات التي وقعت مؤخراً والمستمرة حالياً بين المجتمعات في دارفور على الحد من سلطة حكومة الخرطوم.

لم تتح مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيًا من الممولين أو المراقبين الخارجيين إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات التسجيل في غرب دارفور. ونتيجة لذلك، لم يكن ممكناً التحقق من إدعاء المفوضية بأنه تم تسجيل ٢٠,٠٠٠ قطعة سلاح في جنوب وغرب دارفور (وهو رقم ما زال أقل من تصريح الحكومة في أوائل عام ٢٠١٢ بأنها ستسجل ٢٠,٠٠٠ قطعة سلاح في غرب دارفور فقط في الأشهر الستة الأولى من تلك السنة^{٩٧}، ولا تصريحها بأنه لم يتم استخدام أي سلاح مسجل في ارتكاب جرائم في دارفور^{٩٨}. كما كان الإدعاء الأخير غير قابل للتحقق منه لأن تقارير مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج تشير إلى أنه تم وسم ١١ بالمائة فقط من جملة ٢٥٠٠ قطعة سلاح تم تقديمها للتسجيل في غرب دارفور في عام ٢٠١٤^{٩٩}. وفي حال وجدت في مسرح جريمة، فإنه لا يتسنى التعرف على الغالبية العظمى منها كأسلحة سبق تسجيلها^{١٠٠}.

برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ما زال نزع سلاح المقاتلين متأخرًا وجزئيًا. ومع أن وثيقة الدوحة لسلام دارفور، واتفاقية أبوجا للسلام ٢٠٠٦، وقرارات مجلس الأمن ابتداءً من القرار رقم ١٥٥٦ (لسنة ٢٠٠٤) تتطلب جميعها نزع سلاح كلا من الجماعات المتمردة الموقعة و"الميليشيات المسلحة" التي تقاوم إلى جانب الحكومة، إلا أن حجم حالات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تعالجها حالياً مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكذلك اليوناميد- ما يعرف "بعقد الحالات التي يجب معالجتها وفقاً لوثيقة الدوحة" - يركز على الموقعين من الجماعة المتمردة^{١٠١}.

صرحت الحكومة السودانية أن ١٢٥٠٠ مقاتل من مقاتلي حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة - ديجو مؤهلين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكن هذا العدد قد تقلص إلى ٩٠٠٠ مقاتل في عام ٢٠١٥^{١٠٢}. ويرى المانحون والمسؤولون الدوليون المشاركون في دعم عملية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن كلا الرقمين مبالغ فيهما بدرجة كبيرة^{١٠٣}. ولو أن هذين الرقمين كانا دقيقين، فإن هاتين الجماعتين كانتا ستتفوقان على قوات الدعم السريع من حيث عدد المقاتلين ولتلتا الجهتين المسلحتين الأقوى عسكرياً بما لا يقارن في أرجاء دارفور، وهذا ما لا تؤكد الإنجازات الميدانية لهما. ففي أواخر عام ٢٠١٤ أي بعد ثلاث سنوات من التأخير، قدمت مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خططاً لتسريح ٢٠٠٠ مقاتلاً من هؤلاء المقاتلين^{١٠٤}. وتعزي اليوناميد والمانحون- متحدثين على الصعيد الخاص- تفعيل البرنامج جزئياً إلى اقتراب موعد انتخابات عام ٢٠١٥، وذلك لأن بدء الترتيبات الأمنية بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بما في ذلك أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كان شرطاً مسبقاً مفروضاً على حركة التحرير والعدالة والموقعين الآخرين على وثيقة الدوحة لسلام دارفور يلزم ايفاءه قبل تسجيلها كحزب سياسي^{١٠٥}.

ولا يسنى لليوناميد -أو أي منظمة أخرى تضطلع بمهمة دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج- الوصول إلى "معسكرات الدمج" حيث يتم

نزع سلاح المقاتلين، كما لم يسمح لهم برؤية أو حضور عملية التخلص من أي أسلحة مجمعة^{١٢}. وذكرت مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنها قامت بتجميع ٨٩٨ قطعة سلاح من معسكر نيالا خلال عام ٢٠١٤، وهذا رقم صغير بشكل مذهل لأن التقارير تفيد بأن المعسكر يضم ٤٥٠٠ مقاتل^{١٣}. كما زعم عضو رفيع في حركة التحرير والعدالة أنه من جملة هذه الأسلحة هناك فقط ٦٠٠ قطعة سلاح تعمل، وأنه من أصل ٤٥٠٠ مقاتل كان هناك فقط ١١١ مسلحين قيبلاً، وأن غالب هؤلاء ال ١١١ اتضح أنهم أعضاء مسجلين في حرس الحدود التابع للحكومة تم مزجهم مع الحالات التي يجب معالجتها وفقاً لوثيقة الدوحة^{١٤}.

وبما أن مسؤولي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعين لليوناميد ليس لديهم وسيلة للتحقق من "القوائم الأصلية" لمفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي تحصي عدد المقاتلين المنزوع سلاحهم وأعداد الأسلحة التي تم جمعها من كل جماعة، فإنهم لا يستطيعون التأكد من الذين قاموا بالفعل بتسليم سلاحهم. وتشتمل القوائم في الغالب فقط على أسماء وبعض أرقام الهواتف دون إعطاء أي تفاصيل أخرى تتيح تحديد الهوية^{١٥}. ويفيد مراقبون حضروا الجولة الأولى من التسريح في نيالا في نوفمبر ٢٠١٤ بأن مجموعة كبيرة من الأفراد الذين لم يكونوا مدرجين في القائمة الأصلية قد حضروا لأجل تسريحهم، وعلى أي حال لم يكن لدى اليوناميد أي خيار سوى التعامل معهم^{١٦}.

من داخل لجنة العقوبات المفروضة على السودان

ال فشل المستمر لنظام الحظر في إيقاف تدفقات الأسلحة أو تجفيف مخزونات الأسلحة في دارفور يمكن ارجاعه إلى الجمود السياسي للجنة العقوبات المفروضة على السودان الذي استمر طوال عقد من الزمن ظل أعضاء مجلس الأمن الدولي اثناءه يناقشون نطاق عمل نظام الحظر وتجديده من أجل تقديم توصية إلى المجلس، ودراسة طلبات وإخطارات إعفاء من الحظر^{١٧}. ومن البداية، فإن فرض الحظر على القوات الحكومية والقوات غير الحكومية في دارفور قد استند على إجماع هش للغاية. هذا وقد أعاقته في عام ٢٠٠٤ كلا من الصين والاتحاد الروسي خلال مداوات المجلس حول ما أصبح بعد ذلك القرار رقم ١٥٥٦، لكن تم تمريره في القرار رقم ١٥٩١ (سنة ٢٠٠٥) في ظل امتناع هذين العضوين عن التصويت^{١٨}.

وبناءً عليه، لم تتخذ اللجنة أي إجراء استجابة

لتقارير فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة بخصوص الانتهاكات شبه الأسبوعية للحظر طوال عشر سنوات. ولم تعاقب اللجنة أي فرد أو شركة على تلك الانتهاكات حتى عندما قام فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة بتسمية- وأوصت بإدراج- أفراد ذوي مسؤولية قيادية عن الانتهاكات داخل الحكومة السودانية والحكومة التشادية وكذلك داخل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان- مني مناوي^{١٩}. كما لم تقم اللجنة بإدراج أي شركة طيران تجارية سواء سودانية أو أجنبية من تلك الشركات التي تم التوثيق بما لا يدع مجالاً للشك لارتباطها بانتهاكات الحظر المفروض على دارفور^{٢٠}. ويقف هذا السجل في تعارض شديد مع الإدراج في القوائم المعروف لشركات الطيران المرتبطة بفيكتور بوت Viktor Bout وغيرها من منتهكي الحظر والذي تم اتخاذه في توافق مع حالات الحظر المفروض على ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية^{٢١}.

ظلت وسائل الإعلام الإخبارية والمعلقين يسلطون الضوء على الصين باعتبارها الدولة الرئيسية في المجلس التي تعارض تنفيذ الحظر أو تمديده^{٢٢}. هذا والصين قد اعاققت توصيات فريق الخبراء المتكررة بتوسيع الحظر من دارفور ليشمل السودان كافة وذلك في الوقت الذي تجلى فيه أن الحكومة السودانية تعتبر واحدة من ناقلي الأسلحة الرئيسيين إلى دارفور وأنها تتجاهل الحظر^{٢٣}. وفي عام ٢٠١٠، قام الدبلوماسيون الصينيون باللجنة بالظلم في دقة تقارير فريق الخبراء بشأن توريد ذخيرة صينية الصنع إلى دارفور، مما عطل تسليم التقرير إلى مجلس الأمن لما يقرب من شهرين وفي الوقت نفسه اعترضوا على التجديد لخبير الأسلحة بالفريق وأعاقوا نشر التقرير لأربعة أشهر إضافية^{٢٤}.

لكن يشير الدبلوماسيون ومسؤولو الأمم المتحدة إلى أنه منذ عام ٢٠١١ ظل الاتحاد الروسي هو الذي يمثل المعارضة الرئيسية للمبادرات التي تُطرح داخل اللجنة لاناذا الحظر أو تمديده (انظر الصورة ٤). كما أعاققت موسكو في العام ٢٠١٤ فرض متطلبات مستخدم نهائي ملموسة على الدول الموردة، وعارضت في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ التوصيات الرامية لفرض متطلبات عناية واجبة مدعمة على الدول التي تورّد طائرات نقل ومواد أخرى مزدوجة الاستعمال مستخدمة في دارفور^{٢٥}.

ولقد ظل كل من الصين والاتحاد الروسي- إلى جانب أعضاء مؤقتين بمجلس الأمن مثل الهند- يبدون على نحو متزايد شكوكاً بشأن شرعية العقوبات وحالات الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة بشكل عام، لاسيما منذ اختلاف وجهات نظر الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن

بشأن نطاق الحظر المفروض على ليبيا في أبريل ٢٠١١، وما إذا كان قد سمح بتسليح المتمردين التابعين للمجلس الوطني الانتقالي في ظروف معينة كما تجادل فرنسا والولايات المتحدة^{٢٦}. وتفيد التقارير أن ما جرى لاحقاً من جدل بشأن نظام العقوبات المهض على سوريا وأزمة القرم أدى إلى تصلب معارضة موسكو لأنظمة الحظر الأممية بالإجمال، وتوقع دبلوماسيون من ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ذوي معرفة بلجنة العقوبات، توقعوا أن يتفاهم جمود موقف الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن خلال عام ٢٠١٦ في جميع لجان العقوبات التابعة للأمم المتحدة^{٢٧}. علاوة على ذلك، أفاد هؤلاء الدبلوماسيون أن الصين بسبيل عودتها إلى موقفها السابق الصريح في لجنة العقوبات المفروضة على السودان^{٢٨}.

كما سعى الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن إلى تأييد الأهداف السياسية من خلال نظام العقوبات. وفي عام ٢٠١١، اقترحت المملكة المتحدة فرض عقوبات على عبد الواحد محمد أحمد النور، قائد حركة جيش تحرير السودان- عبدالواحد محمد نور، رداً على الادعاءات التي تشير إلى أنه أمر بقتل خصومه السياسيين الذين أيدوا محادثات السلام في الدوحة، وتشير المصادر الدبلوماسية إلى أن هذا الإدراج كان يهدف إلى الضغط على جماعته حتى توقف مقاطعتها وتتضمن محادثات الدوحة^{٢٩}. ثم أوقفت الولايات المتحدة هذا الإدراج لأنها رأت أنه من غير المفيد استخدام نظام العقوبات للضغط في مفاوضات الدوحة، وأن هذه الأعمال قد تجعل من عبدالواحد النور شهيداً. وبنفس الطريقة، تفيد التقارير بأن الأولويات السياسية الإقليمية لفرنسا قادت إلى معارضة مقترح أمريكي في عام ٢٠٠٨ كان يحظى بدعم بريطاني وروسي وهو: إدراج دوسة ديبي إتنو، الأخ غير الشقيق للرئيس التشادي إدريس ديبي، (بالإضافة إلى آخرين) نظراً لشروعهم في تسويق إمدادات الأسلحة وتقديم الدعم لمتبردي دارفور، إذ رأت فرنسا أن هذا الأمر من شأنه أن يقلل من تعاون تشاد مع قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد، كما قدمت فرنسا مقترحاً مضاداً بإدراج أربعة متمردين تشاديين متمركزين في دارفور نظراً لتورطهم في الهجوم الذي تم في فبراير ٢٠٠٨ على مدينة انجمينا، وأخفق هذا المقترح أيضاً في الحصول على إجماع^{٣٠}.

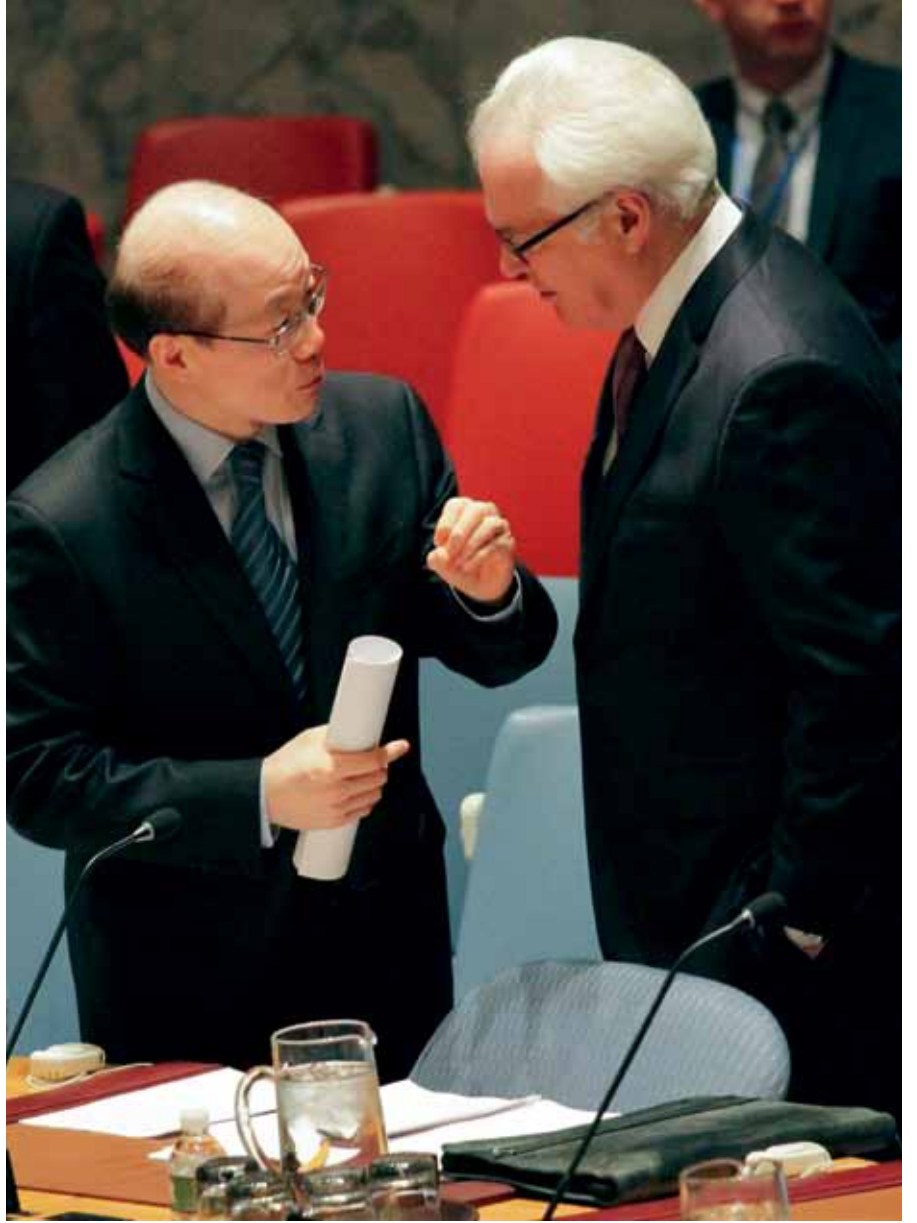
وشهدت مداوات اللجنة في عام ٢٠١٦ انقساماً لم يحدث من قبل. واشتملت المناقشات على مقترحات بإدراج حركة العدل والمساواة ككيان يخضع للحظر بتجميد الأصول وحظر السفر على خلفية تجنيدها للأطفال. وتوقع دبلوماسيو بعض

جنوب السودان: لا جديد تحت الشمس

بالرغم من اختلاف كافة السياقات، فإن من المدهش أن بعض سلاسل الإمداد ولوجيستيات النزاع الخاصة بالأطراف المتحاربة حالياً في جنوب السودان تشابه، فيما يبدو، تلك التي تجلت حين كان نزاع دارفور في أوجه. فقد ظلت الذخيرة السودانية الجديدة نسبياً، والتي يُستولى عليها من القوات المسلحة السودانية- فضلاً عن ما يخاطها من الطلقات الجديدة من عيار ٥٦، ٥ × ٥٥ ملم القادمة عبر الحدود في تشاد- ظلت هي الغالبة على إمدادات المتمردين في دارفور منذ عام ٢٠٠٥^{١٢٧}. وبعد مرور عشر سنوات تقريباً، فإن إمدادات الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض تتكون في الغالب من المواد المستولى عليها من مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان، فضلاً عن كميات صغيرة من الأسلحة والذخيرة السودانية حديثة الإنتاج التي يتم إسقاطها جواً في أعالي النيل والتي تقيد التقارير أنه ظل يتم إمداد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض بها عبر الحدود من غرب كردفان منذ عام ٢٠١٤^{١٢٨}. ولقد بلغ الأمر أن قامت شركة شحن جوي تجارية تم في السابق تحديدها من جانب فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة باعتبارها تقوم بتشغيل جسر الإمداد الجوي للقوات المسلحة السودانية إلى دارفور، قامت بتسيير رحلات إعادة إمداد لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال عام ٢٠١٤^{١٢٩}.

وفي نفس تلك السنة، وفي مواجهة حالات عنف وقتل مفرطة كالتي شهدتها دارفور من قبل، وفي فترة شهدت اختلاف "القوى العظمى" بشكل أكثر حدة مما كان عليه الوضع عند بداية النزاع في دارفور، فرض مجلس الأمن أحدث نظام عقوبات على جنوب السودان الذي تشترك في الحرب الأهلية الدائرة فيه جماعات متمردة دارفورية. وبما أن أنماط سلسلة الإمداد الخاصة بدارفور تتكرر فيما يبدو في جنوب السودان، فإن بعض أنماط نظام العقوبات الخاصة بجنوب السودان تتكرر أيضاً عبر أربعة أبعاد.

يتمثل البعد الأول في أن فرض نظام العقوبات على جنوب السودان اتسم بانقسام دولي حاد بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وبين القادة الرئيسيين في الاتحاد الأفريقي مع حدوث تأخير لمدة ١٥ شهراً تقريباً بين اندلاع العنف الشامل وفرض نظام العقوبات، وهذا التأخير يشبه ما حدث بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ بشأن دارفور. وبينما عارضت الولايات المتحدة طلبات بفرض حظر في البداية، أفادت التقارير بأنها استخدمت التهديد بفرض الحظر لحض جنوب السودان على توقيع



الصورة ٤: سفير الصين لدى الأمم المتحدة، ليو جياي، على اليسار، يتشاور مع نظيره من الاتحاد الروسي، فيتالي تشوركين، في مارس ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، بيبينو ماثيوس/ صورة من أسوشيتد برس.

التقرير لقوات الحكومة السودانية. ويتضمن التقرير غير المنشور تفاصيل عن استخدام القوات الجوية السودانية لذخيرة عنقودية في شمال دارفور^{١٣٠}، وتخزين قنابل عنقودية من نوع RBK-500 في جنوب دارفور، واستخدام مزعوم لعوائد المعادن في تمويل الجماعات المسلحة، وعن جنسي جماعي في شرق جبل مرة، وإدعاءات بتدريب المتمردين من جانب مدربين أجانب^{١٣١}، وإدعاءات إضافية بتجنيد الأطفال من جانب حركة العدل والمساواة^{١٣٢}. وبالرغم من سعي المملكة المتحدة لتخفيف المعارضة الروسية من خلال إزالة جميع الأساليب الجديدة المرتبطة بتوصيات فريق الخبراء من قرار العقوبات السنوية، استمر الاتحاد الروسي في إعاقه نشر التقرير والتجديد لأعضاء فريق الخبراء، وهذه هي المرة الأولى التي تعيق فيها دولة من الدول الأعضاء عمل لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة بشكل شامل^{١٣٣}.

الدول الأعضاء أن تقوم الولايات المتحدة بإيقاف أو إعاقه هذا الإدراج حتى لو لم يفعل الاتحاد الروسي ذلك كما في حالة عبدالواحد النور في عام ٢٠١١. وفي نهاية الأمر، أخفقت اللجنة في الاتفاق على إدخال أي حالات إدراج جديدة^{١٣٤}. كما تناولت المحادثات أولية حول كيف يمكن لقرار عقوبات دارفور وولاية فريق الخبراء التالية أن تستكشف العناية الواجبة بالموارد الطبيعية (وخصوصاً الذهب المستخرج بالطرق التقليدية) بهدف منع تمويل الجماعات المسلحة^{١٣٥}.

وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن الاتحاد الروسي يعيق إعادة تعيين أعضاء فريق الخبراء لعام ٢٠١٥ فحسب بل يعيق أيضاً إرسال تقرير فريق الخبراء لعام ٢٠١٥ إلى مجلس الأمن وكذلك نشر التقرير، مثيراً لجدال بشأن العلائق بين تمويل النزاع والتنقيب عن الذهب وكذلك بشأن انتقاد

اتفاق السلام في أغسطس ٢٠١٥ والذي رعته الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، ثم في الشهر التالي وزعت الولايات المتحدة مشروع قرار يتضمن حظرًا رسميًا^{١٣٠}. ومع ذلك، أظهرت تجربة دارفور أن ذلك الإجماع الضعيف في البداية من شأنه أن يرسخ تصميم العقوبات الأولية.

ومن المؤكد أن نظام العقوبات الحالي على جنوب السودان يفرض إطارًا أكثر ضعفًا في مراقبة ووضع ضوابط على إمدادات الأسلحة عن الإطار الخاص بالحظر على دارفور. وفي حين أن مجلس الأمن قد ترك المجال مفتوحًا لإمكانية فرض حظر في المستقبل^{١٣١}، فإنه كلف الآن لجنة الأمم المتحدة المعنية بجنوب السودان بجمع معلومات بخصوص إمدادات الأسلحة^{١٣٢} التي تصل الأفراد والكيانات التي تقوض العمليات السياسية الرامية للوصول إلى اتفاق سلام نهائي أو التي تشترك في أعمال تنتهك قانون حقوق الإنسان الدولي أو القانون الإنساني الدولي^{١٣٣}.

ومن بين أنظمة العقوبات الخمس عشرة الحالية لمجلس الأمن، تعتبر ولاية الأسلحة هذه هي الأضعف، والأكثر غموضًا حتى بالمقارنة مع لهجة "الحذر" التي وردت في قرارات الحظر على دارفور في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، ولذا فمن غير المرجح أن تؤدي إلى إحداث تغييرات كبيرة سواء في سلوك الشراء من جانب أطراف النزاع أو إلى كبح جماح الموردين.

ومع ذلك، فإن الصين على وجه الخصوص قد أكدت عدم رغبتها في الاستمرار في تسليح حكومة جنوب السودان في ظل ما يحدث من عنف جماعي، وهذا على النقيض من موقفها في دارفور. وفي يونيو ٢٠١٤، أكملت الصين تسليم شحنات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والذخيرة التي تم التعاقد عليها قبل اندلاع القتال في ديسمبر ٢٠١٢. لكن في سبتمبر ٢٠١٤، صرحت السفارة الصينية في جوبا للصحفيين بأنها لن تواصل تقديم تسليمات جديدة^{١٣٤}.

ويتمثل البعد الثاني في استمرار الخلاف حول ما إذا كانت العقوبات مفيدة أم معيقة لمفاوضات السلام، وهو النقاب يمكنه أن يسهم في إصابة العقوبات بشلل. وفي مطابقة للدينامية التي تجلت في المعارضة الأمريكية للعقوبات المقترحة من المملكة المتحدة ضد عبد الواحد محمد نور في عام ٢٠١١ خلال مفاوضات الدوحة، قام مسؤولون في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) ومنظمات غير حكومية عاملة في مجال المناصرة في سبتمبر ٢٠١٥، قاموا بحشد دعم الاتحاد الروسي وأنجولا من أجل منع إدراج رئيس أركان الجيش الشعبي الذي ينظر إليه كمتشدد، بول مالونج اوان إيني، ضمن قائمة العقوبات وذلك في اتجاه مناهض للموقف الأمريكي الداعم لإدراجه، وذلك خوفًا من أن يؤدي

هذا الإدراج إلى تقويض اتفاق السلام الموقع حديثًا برعاية الهيئة الحكومية الدولية للتنمية^{١٣٥}.

ويتمثل البعد الثالث في أن تجربة دارفور تشير إلى أنه في ظل بيئة سياسية تتسم بإجماع ضعيف وعواقب محدودة على المخالفين، من غير المرجح أن تكون حالات الحظر فعالة أو مقبولة سياسيًا إذا كان الموردون الرئيسيون للأطراف المتحاربة مجاورين جغرافيًا ومؤثرين إقليميًا في مفاوضات السلام. وتطبيق هذه الشروط فيما يخص تشاد وليبيا تجاه دارفور، وتطبيق بنفس القدر على أوغندا - وبدرجة أقل على أثيوبيا والسودان - تجاه جنوب السودان^{١٣٦}.

وأخيرًا، على المستوى العملي، يبدو أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ستواجه نفس التحديات السياسية التي واجهتها اليوناميد مع فرض قيود مماثلة على وصول مراقبي نظام العقوبات. وكما هو الحال في دارفور، أصبحت انتهاكات اتفاق مركز القوات في جنوب السودان "أمرًا عاديًا جديدًا" يتعرض للإدانة لكن لا يتم المعاقبة عليه من جانب مجلس الأمن^{١٣٧}. وعلى خلاف اليوناميد، ليس لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أي ولاية من مجلس الأمن لمراقبة نظام العقوبات المفروض بموجب القرار رقم ٢٢٠٦، أو مراقبة تحركات الأسلحة عدا دعم عمل هيئة مراقبة إطلاق النار التي تأسست بموجب اتفاقية أغسطس ٢٠١٥^{١٣٨}. ومع ذلك، تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بمهمة مساعدة عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بجنوب السودان^{١٣٩}، وهذه مهمة يمكنها أن تعقد أكثر من علاقتها المتدهورة مع جوبا والجيش الشعبي لتحرير السودان وتحشد من وصول فريق الخبراء إلى مناطق النزاع وأطرافه^{١٤٠}.

الخلاصة

ما تم التوصل إليه من نتائج بالمنهج العلمية التجريبية في هذا التقرير يعيد ما ظلت تكرره التقارير السابقة لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA وفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة نفسها لأكثر من عشر سنوات وهو أن حظر الأسلحة الذي يغطي جزءًا واحدًا فقط من دولة ذات سيادة (منتجة للأسلحة) لا يحقق - وربما لا يمكنه أن يحقق - غايته. وفي ظل تراجع المصادر الخارجية لإمدادات الأسلحة الجديدة إلى دارفور منذ عام ٢٠١٠، فإن العناد الذي تستورده القوات المسلحة السودانية في كافة الجوانب قد زادت أهميته، مما يؤكد هذا العيب الجوهري في تصميم الحظر.

أمضى الأعضاء الرئيسيون بمجلس الأمن ولجنة العقوبات عقدًا من الزمن في منع إدراج عقوبات جديدة على منتهكي الحظر، وهذه مهمة روتينية لكثير من لجان العقوبات الأخرى. وبالمثل، فقد منعوا من إتخاذ أي إجراء فعال لإزالة المعوقات التي تعترض عمل فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، كما عارضوا إصدار متطلبات بشأن الدول الموردة لتنفيذ الأحكام (الضعيفة بالفعل) للاستعمال النهائي. إن زيادة ترسيخ الجمود يعتبر قلقًا مشروعًا حول قدرة اليوناميد على البقاء في دارفور ومواصلة مهمتها الرئيسية في حماية المدنيين وبالتالي يتم تهميش مسؤوليات مراقبة الحظر الخاصة بالبعثة.

علاوة على ذلك، فإن فشل الحظر وإفلات منتهكيه من المسائلة قللا من أهمية الدفاع عن الحظر. والدبلوماسيون على جانبي النقاش في لجنة العقوبات ينظرون إلى الحظر المفروض على دارفور ونظام العقوبات الأوسع باعتباره "إلى حد كبير غير ذي صلة" على صعيد الممارسة^{١٤١}، غير أن البعض يرى أنه من المهم الحفاظ على نظام العقوبات ولهجته حتى وإن لم يتم تنفيذه للإشارة إلى استمرار ارتكاب العنف غير المقبول^{١٤٢}. ومع ذلك، فدون التنفيذ أو إعادة التصميم، يصبح فشل العقوبات بمثابة نبوءة تتحقق من تلقاء ذاتها: فلا يمكن استخدام نظام العقوبات كأداة سياسية "لأن التهديد لم يكن موثوقًا به أبدًا" وبالتالي فإن هذا النظام لا يستحق رأس المال السياسي المطلوب لتنفيذه^{١٤٣}. وتعتبر الحوافز لدعم النظام الخاص بالأمم المتحدة ضعيفة بالنسبة للولايات المتحدة التي تقدم حزمة العقوبات الأحادية الخاصة بها "ضغطًا أكبر [على السودان]، ووصول إلى الأرصد، ومصادرة []، وقضايا محاكم"^{١٤٤}. ومع الانسداد المتزايد لجميع أنظمة العقوبات الخاصة بالأمم المتحدة، فإن الاعتماد على مثل تلك التدابير الأحادية قد يزداد بصورة كبيرة.

وعلى المستوى المحلي، فإن خليطًا مماثلًا من الضعف السياسي والأهداف السياسية المتنافسة يقوض جهود تخفيف تجميع الأسلحة التي تملكها الأطراف الخاضعة للحظر في دارفور. وتعتبر حكومة الخرطوم ضعيفة وغير موثوق بها لدرجة لا تسمح لها بتقليل أو مراقبة وجود الأسلحة بفعالية في القبائل. وفي نفس الوقت، أصبحت جهود نزع سلاح المقاتلين موردًا سياسيًا واقتصاديًا بالنسبة لجميع الأطراف مما يجعلها تحيد عن أهداف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظرًا لاستمرار الحكومة السودانية في تهيئة وتسليح الميليشيات والقوات شبه العسكرية، فإن نزع سلاح المدنيين وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تظل مهمتين عبثيتين.

المعالجات المحتملة لفشل حظر الأسلحة المفروض على دارفور تشمل على ممارسة الضغط على السلسلة العابرة للدول لتوريد الأسلحة، والمعدات العسكرية، والبضائع مزدوجة الاستخدام. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ تلك الإصلاحات دون وجود إرادة سياسية لدى المسؤولين عن وضع أنظمة الحظر ومراقبتها وتنفيذها. ولم تكن هذه الإرادة موجودة مطلقاً في حالة دارفور، ومن غير المرجح أن يتغير هذا الوضع. إن طريقة سير نظام العقوبات المفروض على جنوب السودان يشير إلى موقف سياسي مماثل- وإلى إمكانية حدوث نفس النوع من الشلل السياسي- وهو ما أخذ يحدث بالفعل بشأن التعاطي مع الاندلاع الأخير للعنف الجماعي بالمنطقة. ■

الملاحظات

يستند تحليل هذا التقرير إلى أربعة مصادر رئيسية: المقابلات التي أجريت مع دبلوماسيين، ومسؤولي الأمم المتحدة، وضباط عسكريين، وجهات تجارية فاعلة، وأعضاء جماعات مسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واستعراض للأدلة المنشورة من فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بالسودان والمنظمات الأخرى بخصوص تدفقات الأسلحة إلى دارفور ودخله، والتوثيق المادي للأسلحة الموجودة في جنوب السودان خلال عام ٢٠١٤ القادمة في الأصل من مخازن القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة بدارفور، ونتائج الأبحاث المستقلة التي أجراها مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA وآخرون حول سلسلة توريد الأسلحة المستخدمة في نزاع دارفور.

1. للمزيد من التفاصيل حول تدفقات الأسلحة إلى دارفور بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، انظر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (2012) HSBA.
2. عدم قدرة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA على الحصول على تصريح للدخول إلى دارفور خلال الفترة توبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٢٢٠-٢٢٢).
3. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٥٦-٦٠).
4. غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢، الصفحات ٦٩-٧٦).
5. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (2015) HSBA.
6. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٣ج).
7. مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٥)، توبيانا (٢٠١٤).
8. مقابلات مع أعضاء جماعة متمردة في دارفور، من لندن وعن طريق الهاتف، يناير ٢٠١٦.
9. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA (٢٠١٢، الصفحات ٤-٣).
10. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA (٢٠١٢، الصفحة ٤).
11. أحمد الأومامي وفراس بوسلم (٢٠١٤).
12. مقابلة هاتفية مع اختصاصي إقليمي، ١٥ يناير ٢٠١٦، مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل حركة العدل والمساواة، لندن، يناير ٢٠١٦.

14. مقابلات مع ممثلي حركة العدل والمساواة ومن بينهم شخص رافق قافلة "قفزة الصحراء"، جنوب السودان، ديسمبر ٢٠١١ ويناير ٢٠١٢.
15. مقابلة مع عضو الناطقة، تم حجب مكان وتاريخ إجراء المقابلة بالضبط، ٢٠١٥.
16. أدخل كريس شيفرز، صحفي النزاعات، مصطلح الأسلحة "النظيرة"، وهي أسلحة من موديلات أو أنواع مميزة قد تعمل ككلمة (تقريبية) للمصدر الأصلي أو الوسيط لشحنة الأسلحة بما يشبه أثر النظر في الطب النووي. انظر شيفرز (المصدر نفسه).
17. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA (٢٠١٢، الصفحة ٤)، مجلس الأمن الدولي (٢٠١٠ب)، الفقرات ٤٦-٥٤.
18. الوطن (٢٠١٤)، مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥)، ملحق (٢٣).
19. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥، الصفحة ١٣١).
20. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤ج، الصفحة ٤٥، ٢٠١٥ب، الصفحة ١٢٩).
21. مقابلة سرية، جنوب السودان، يونيو ٢٠١٤، وفحص في الموقع، كوتش، جنوب السودان، ٢ يونيو ٢٠١٤. للمقارنة بين الأسلحة التي بحوزة المتمردين مقابل الأسلحة التي بحوزة القوات المسلحة السودانية، انظر ليف وليبرن Leff and LeBrun (٢٠١٤) ومجلس الأمن الدولي (٢٠١١).
22. فحص في الموقع، جنوب السودان ٢ يونيو ٢٠١٤.
23. "الخواص" هو نسخة من المدفع الرشاش الثقيل ٨٥ الصيني، غير أن علامة مقبضه (80-5، ١٥١٨) غير متوافقة مع النوع 85٥ المنتج في الصين وإنما مع الأنواع المعروضة من قبل هيئة التصنيع الحربي السودانية.
24. للمزيد من التفاصيل حول التغليف المميز لتخاثر الإنتاج الحربي السوداني، انظر ليف وليبرن (٢٠١٤)، الصفحات ٨٩-٩٢).
25. تتوافق هذه المعدات في الأساس مع المعدات التي حصلت عليها قوات المتمردين: البنادق الهجومية من نوع AK من عيار ٧،٦٢ × ٥٤م وبنادق رشاشة من عيار ١٢،٧ × ١٠٨ ملم، وصواريخ مضادة للدبابات من نوع PG-7، ومدافع هاون من عيار ٦٠ ملم، و٨٢ ملم، و١٢٠ ملم، وبنادق غير ارتدادية من عيار ٧٢ ملم أو ٨٢ ملم، ومدافع مضادة للطائرات من عيار ١٤،٥ × ١٤ ملم و٢٢ × ١٥٢ بي ملم مثبتة على مركبات، وقاذفات صواريخ متعددة من عيار ١٠٧ ملم من نوع ١٢، وشاحنات عسكرية ماركه تويوتا ٤ × ٤ وماركة مان ٤ × ٤ وشاحنات ٦ × ٦. وتقيد التقارير بندرة وجود الأسلحة المضادة للدروع والذبابات القتالية في دارفور (ملاحظات ميدانية، رادبودنغا، ٢٠١٦).
26. مقابلة هاتفية مع مسؤول بالأمن المتحدة، ديسمبر ٢٠١٥.
27. ترمز C4ISR إلى نظام القيادة والتحكم والاتصال والكمبيوتر والمراقبة والاستعلام والاستطلاع.
28. صور لطائرات المراقبة بدون طيار التابعة للقوات المسلحة السودانية، دارفور وجنوب كردفان، ٢٠٠٧-٢٠١٦.
29. أفادت فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة في يناير ٢٠١٥ أنه لم يتم رؤية المروحيات الهجومية من نوع Mi-24 في دارفور منذ مايو ٢٠١٤ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٥ب، الفقرة ١١٦).
30. صور بالقمرة الصناعي (DigitalGlobe) تم التقاطها بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٥، وتم الوصول إليها من خلال قوقل إيرث Google Earth، انظر أيضاً مشروع سينتيل ستالايت (٢٠١٢، ٢٠١٢أ، ٢٠١٢ب، ٢٠١٢).
31. غراميزي، ولويس، وتوبيانا (٢٠١٢)، مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ب، ٢٠١٢أ، ٢٠١٣ب، ٢٠١٤)، ٢٠١٥ب)، صور من مصدر سري، ديسمبر ٢٠١٢، تقارير المراقبين إلى مشروع النقل السوفيتي لجمعية الطيران الهولندية، تواريخ متنوعة.
32. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (2016) HSBA.
33. صور لأسلحة ووثائق تعبئة من مصدر تابع للحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال، مصنفة ومحفوظة.
34. وثائق شحن مصنفة ومحفوظة، مقابلة هاتفية مع مصدر سري في دارفور، ديسمبر ٢٠١٥.
35. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤هـ، الفقرة ٢٠).
36. وثيقة تقنية مقدمة إلى لجنة العقوبات المعنية بالسودان، فبراير ٢٠١٥، مصنفة ومحفوظة.
37. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤، الفقرات ٣٨-٤٢)، ٢٠١٥ب، الفقرات ٨٨-٩٥).
38. مقابلات هاتفية مع مسؤولين من الأمم المتحدة والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ذوي دراية بعمل لجنة العقوبات المعنية بالسودان، ديسمبر ٢٠١٥. للحصول على بحث سابق لسلسلة أمداد أصول الطيران أعده أعضاء فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة، انظر غراميزي، ولويس، وتوبيانا (٢٠١٢).
39. مقابلات مع أعضاء سابقين بفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، تم حجب أماكن إجراء المقابلات، ديسمبر ٢٠١٥.
40. مقابلة مع عضو سابق بفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، دبي، أغسطس ٢٠١٤.
41. مقابلات مع أعضاء سابقين بفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، تم حجب أماكن إجراء المقابلات، ٢٠١٢-٢٠١٥.
42. انظر مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢، الفقرة ١٢).
43. مقابلات مع أعضاء سابقين بفريق الخبراء، تم حجب أماكن إجراء المقابلات، ٢٠١٢-٢٠١٥.
44. مجلس الأمن الدولي (٢٠١١، الفقرة ١١، ٢٠١٢ب، الفقرة ١٠، ٢٠١٢د، الفقرة ١٢، ٢٠١٤د، الفقرة ١٦)، للحصول على أمثلة حديثة، انظر مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥ب، الفقرات ٢٥-٤٢).
45. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥ب، الفقرات ٢٥-٤٢).
46. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥د).
47. تقرير وخريطة طيران اليوناميد، ٢٢ فبراير ٢٠٠٩، مصنفان ومحفوظان.
48. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧أ، الفقرة ٩).
49. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٠أ، الفقرة ١٧، ٢٠١١، الفقرة ٢١، ٢٠١٢ب، الفقرة ٢٠، ٢٠١٣د).
50. مراسلات مع شعبة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ٨ يناير ٢٠١٦. عندما تم توضيح الأقسام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن المتعاقبة التي تطالب اليوناميد بإنجاز هذه المهمة، رد المتحدث الرسمي باسم شعبة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قائلاً أنه بالرغم من هذه الولاية، "إن مراقبة حظر الأسلحة كان صعباً للغاية بالنسبة ليوناميد نظراً لعدة عوامل مثل الطبيعة الجغرافية لدارفور، وغياب التعاون أو الامتثال من جانب حكومة السودان التي ظلت باستمرار تقوض جهود البعثة في هذا الصدد" ... وبالرغم من هذه التحديات، سهلت اليوناميد عملية تبادل المعلومات مع فريق الخبراء". مراسلات مع شعبة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ٨ يناير ٢٠١٦ و١٩ فبراير ٢٠١٦.

٥١. مقابلات مع أعضاء سابقين بفريق الخبراء، تم حجب أماكن إجراء المقابلات، ٢٠١٢-٢٠١٥، مقابلة هاتفية مع مسؤول بالأمن المتحدة، ديسمبر ٢٠١٥.
٥٢. مقابلات مع دبلوماسيين تابعين للأعضاء الثلاثة الدائمين بمجلس الأمن يظلمان بمسؤولية ملف دارفور، لندن وعن طريق الهاتف، يناير ٢٠١٦.
٥٣. انظر مجلس الأمن الدولي (٢٠١٣ب، الفقرة ١٠، ٢٠١٤ب، الفقرة ١٦، ٢٠١٥أ، الفقرة ٢٠).
٥٤. مقابلة هاتفية مع مسؤول بالأمن المتحدة، ديسمبر ٢٠١٥.
٥٥. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤أ، ملحق ٥).
٥٦. ليبين وريجوال (قريباً، الصفحة ٢٩).
٥٧. ظل الحظر الخاص بالاتحاد الأوروبي على السودان مفروضاً منذ عام ١٩٩٤. وتمشيًا مع أحكام دارفور الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ و١٥٩١، عمل الاتحاد الأوروبي على تمديد نطاق الحظر ليغطي جميع أنحاء السودان. ومنذ عام ٢٠١١، غطى الحظر جنوب السودان أيضًا.
٥٨. Conflict Armament Research (٢٠١٥أ)، غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢)، مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩)، الفقرات (١٦٥-١٦٩).
٥٩. للحصول على تفاصيل كاملة عن هذا الكيان التجاري وغيره، انظر مشروع التقييم الأساسي للأمم المتحدة للبشرية (HSBA (2016).
٦٠. مراسلات مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع حكومة هولندا، ١٢ يوليو ٢٠١٢، و٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.
٦١. رد الحكومة الألمانية على الاستجواب البرلماني المكتوب رقم ٢٣، ٩٨ يونيو ٢٠١٥، مصنف ومحفوظ.
٦٢. رد الحكومة الهولندية على الاستجواب البرلماني المكتوب، ١ سبتمبر ٢٠١٥، مصنف ومحفوظ.
٦٣. مراسلات مع صحفي هولندي، ١١ سبتمبر ٢٠١٥.
٦٤. انظر، على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية (٢٠٠٧)، بي بي سي (٢٠٠٨)، لويس (٢٠٠٩).
٦٥. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤هـ، الفقرة ٢٩).
٦٦. مقابلات هاتفية مع مسؤولين من الأمم المتحدة ودبلوماسيين من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ديسمبر ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٦. يسمح القرار رقم ١٥٩١ للحكومة بنقل المعدات والإمدادات العسكرية الخاضعة للحظر إلى دارفور بهدف دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل المبرم في عام ٢٠٠٥. كما يسمح القرار للحكومة السودانية بنقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى دارفور لأسباب أخرى من خلال الموافقة المسبقة للجنة العقوبات (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥، الفقرة ٧).
٦٧. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠١٠ج، الفقرة ١٠).
٦٨. غراميزي، ولويس، وتوبيانا (٢٠١٢)، الفقرات ٩١، ١٠١، ١٠٥، ملحق ١٨).
٦٩. غراميزي، ولويس، وتوبيانا (٢٠١٢)، مجلس الأمن الدولي (٢٠١٣أ، ٢٠١٤أ).
٧٠. للمزيد من التفاصيل حول صادرات الطائرات الهجومية الأرضية من نوع SU-24 والمروحيات الهجومية من نوع Mi-24/35 من روسيا البيضاء والاتحاد الروسي، انظر الملاحظات المقدمة من روسيا البيضاء والاتحاد الروسي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ (الأمم المتحدة، نفس المصدر السابق) صور لأسلحة موجهة مضادة للدبابات موزدة من الصين تم الاستيلاء عليها من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمالي، وقد تم تعبئتها في المصنع خلال عام ٢٠١١، مصنفة
٩٢. ومحفوفة، طلقا من نوع HEAT 65-A PG من عيار ٨٢ ملم تم تصنيعها في عام ٢٠١١ ثم أولاً شحنها إلى الخرطوم، ثم تمت لاحقاً استعادتها من مخزونات متمردى جماعة السيليكيا في بانتي بجمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤ (منظمة Conflict Armament Research، ٢٠١٥أ، الصفحة ١٣).
٧١. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٣أ، الفقرتان ١٩٥ب-ج، ٢٠١٤أ، الفقرتان ٢٤٢أ-ب).
٧٢. مقابلات مع مسؤولين من الأمم المتحدة ومسؤولين من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، تم حجب أماكن إجراء المقابلات، ديسمبر ٢٠١٥.
٧٣. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٣ج، الفقرتان ٢ و٩، ٢٠١٤ب، الفقرتان ٥ و٧).
٧٤. صورة من مصدر سري، مصنفة ومحفوظة، تم استنتاج تاريخ الإنتاج من الرقم التسلسلي.
٧٥. مشروع التقييم الأساسي للأمم المتحدة للبشرية HSBA، ومنظمة Conflict Armament Research (2015).
٧٦. منظمة Conflict Armament Research (المصدر السابق نفسه).
٧٧. للمزيد من التفاصيل حول العديد من الكيانات التجارية الناشئة حديثاً والمتورطة في شراء المركبات والطائرات العسكرية لصالح مقاتلي دارفور، انظر مشروع التقييم الأساسي للأمم المتحدة للبشرية (HSBA (2016).
٧٨. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤ب، الفقرة ٦).
٧٩. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥أ، الفقرة ٨، ٢٠١٦أ، الفقرة ٨).
٨٠. مقابلة هاتفية مع دبلوماسيين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مسؤولين عن سياسة دارفور، يناير ٢٠١٦.
٨١. توبيانا (٢٠١٤).
٨٢. مقابلات مع ضابط شرطة من جمهورية أفريقيا الوسطى على معرفة بأمر دافوق وبامباري، سبتمبر ٢٠١٤، ومع أحد أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى المتمركزة في أم دافوق خلال عام ٢٠١٣، بانتي، أبريل ٢٠١٥، ومع أعضاء سابقين في جماعة السيليكيا، بانتي وبريا، أبريل ٢٠١٥. وللمزيد من التفاصيل حول المصادر الهامة الأخرى للأسلحة جماعة السيليكيا، انظر منظمة Conflict Armament Research (٢٠١٥أ) ولومبارد (٢٠١٢).
٨٣. مقابلات مع ثلاثة مسؤولين رفيعين سابقين في جماعة السيليكيا واتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة، بانتي، سبتمبر ٢٠١٤.
٨٤. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٦ب)، مقابلات مع مقاتلي حركة العدل والمساواة، جوبا، ديسمبر ٢٠١١، ومع أعضاء جماعة مسلحة في دارفور، تم حجب مكان إجراء المقابلات، ديسمبر ٢٠١٥.
٨٥. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٦ب)، مقابلات مع أعضاء جماعة مسلحة في دارفور، تم حجب مكان إجراء المقابلات، ديسمبر ٢٠١٥.
٨٦. مقابلة مع أحد مسؤولي مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، نيروبي، ٢٤ مارس ٢٠١٦.
٨٧. فالتاس (٢٠١٤).
٨٨. فالتاس (٢٠١٤، الصفحة ١٥).
٨٩. مركز بون الدولي للتحويل وشركة إكستشينج بيرسبيكتيف (Xchange Perspectives (2014).
٩٠. فالتاس (٢٠١٤).
٩١. مقابلة مع أحد مسؤولي مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، نيروبي، ٢٤ مارس ٢٠١٦.
٩٢. فالتاس (٢٠١٤).
٩٣. مقابلة مع أحد مسؤولي مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، نيروبي، ٢٤ مارس ٢٠١٦. أدعت مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أنها قامت بتسجيل ووضع علامة على ٨٣٠٠ قطعة سلاح في جنوب دارفور و٢٥٠٠ قطعة سلاح في غرب دارفور في ٢٠١٤. فالتاس (٢٠١٤)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣).
٩٤. فالتاس (٢٠١٤).
٩٥. مقابلة هاتفية مع مسؤول دولي ذو دراية بعمل مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، يناير ٢٠١٦.
٩٧. مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤).
٩٨. مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤)، تقييم المشروع السري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الخاص بدارفور، ٢٠١٥، مصنف ومحفوظ.
٩٩. مقابلات هاتفية مع أحد المسؤولين المعنيين بعملية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، يناير ٢٠١٦، ومع دبلوماسيين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، يناير ٢٠١٦، مشروع سري لتقييم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الخاص بدارفور، ٢٠١٥، مصنفة ومحفوظة.
١٠٠. مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤).
١٠١. مشروع سري لتقييم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الخاص بدارفور، ٢٠١٥، مصنف ومحفوظة.
١٠٢. مقابلة هاتفية مع أحد المسؤولين الدوليين المعنيين بعملية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، يناير ٢٠١٦.
١٠٣. مشروع سري لتقييم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الخاص بدارفور، ٢٠١٥، مصنف ومحفوظ.
١٠٤. مراسلات مع مستشار رفيع في حركة التحرير والعدالة، ١٣ يناير ٢٠١٦.
١٠٥. مقابلة هاتفية مع أحد المسؤولين الدوليين المعنيين بعملية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، يناير ٢٠١٦.
١٠٦. مشروع سري لتقييم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الخاص بدارفور، ٢٠١٥، مصنف ومحفوظ.
١٠٧. على الصعيد النظري، يتسنى للمجلس دراسة المسائل المتعلقة بالعقوبات المفروضة على دارفور المقدمة من أحد أعضاء المجلس بشكل مستقل عن توصيات اللجنة. مشروع التقييم الأساسي للأمم المتحدة للبشرية HSBA ليس له دراية بأي حالة تم فيها إبطال الحاجة للاجماع في لجنة العقوبات بهذه الطريقة.
١٠٨. انظر مجلس الأمن الدولي (المصدر السابق نفسه).
١٠٩. مقابلات هاتفية مع أعضاء سابقين في فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، ديسمبر ٢٠١٥.
١١٠. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٧ب، الفقرات ٩٣-١١٤).
١١١. انظر البنود الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا المدرجة ضمن قائمة العقوبات الموحدة للأمم المتحدة (الأمم المتحدة، ٢٠١٦).
١١٢. لينش (٢٠١٠)، وأوليفات (٢٠١٤).
١١٣. مقابلات هاتفية مع أعضاء سابقين في فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، ديسمبر ٢٠١٥.
١١٤. بي بي سي (٢٠١٠).
١١٥. مقابلات هاتفية مع مسؤولين من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، يناير ٢٠١٦، ومع مسؤول في الأمم المتحدة ذو دراية بلجنة العقوبات، ديسمبر ٢٠١٥.

- HSBA (Human Security Baseline Assessment). 2012. *Business as Usual: Arms Flows to Darfur, 2009–12*. HSBA Issue Brief No. 20. Geneva: Small Arms Survey, September.
- . 2015. 'The Conflict in Unity State.' Facts and Figures. 29 January.
- . 2016. 'Commercial Actors in the Sudanese Armed Forces' Supply Chains.' Facts and Figures.
- and Conflict Armament Research. 2014. 'Small Arms Ammunition Documented at Bentiu Mosque, May 2014.' Arms and Ammunition Tracing Desk Report. May.
- . 2015. 'Weapons Destroyed by UNMISS in Malakal, Upper Nile, December 2014.' Arms and Ammunition Tracing Desk Report. 22 May.
- ICG (International Crisis Group). 2015. *The Chaos in Darfur*. Africa Briefing No. 110. Nairobi and Brussels: ICG. 22 April.
- LeBrun, Emile and Christelle Rigual. Forthcoming. *Monitoring UN Arms Embargoes: Observations from Panels of Experts*. Occasional Paper No. 33. Geneva: Small Arms Survey.
- Leff, Jonah and Emile LeBrun. 2014. *Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan*. HSBA Working Paper No. 32. Geneva: Small Arms Survey. May.
- Lewis, Mike. 2009. *Skirting the Law: Sudan's Post-CPA Arms Flows*. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. September.
- Lombard, Louisa. 2012. *Raiding Sovereignty in Central African Borderlands*. PhD dissertation, Duke University, Durham, North Carolina.
- Lynch, Colum. 2010. 'U.N. Report: Chinese Bullets Used to Attack Peacekeepers in Darfur.' *Foreign Policy*. 15 October.
- . 2011. 'The United States and Its Allies Explore Legal Case for Arming the Libyan Rebels.' *Foreign Policy*. 24 March.
- Olimat, Muhamad. 2014. 'China and the Darfur Crisis.' *Canadian Social Science*, Vol. 10, No. 6, pp. 122–32.
- Radio Dabanga. 2016. Footage of Sudanese police and army operations against protestors in El Geneina. 10 January.
- Satellite Sentinel Project. 2012a. 'Escalation: Evidence of SAF and SPLA Combat Operations.' April.
- . 2012b. 'Disposition of Aircraft at El Obeid Airfield, El Obeid, Sudan.' August.
- . 2013. 'Sudan Armed Forces Buildup in Heglig.' 15 March.
- SDDRC (Sudan Disarmament, Demobilization and Reintegration Commission) and UNDP (United Nations Development Programme). 2014. *Darfur Community Based Reintegration Programme*. Project document. September.
- SNA (Sudan News Agency). 2015. *Will Goz Dango Be the Beginning of the End of a Rebel Movement?* 9 May.
- AFP (Agence France-Presse). 2015. 'UN Weighs South Sudan Arms Embargo.' 4 September.
- AI (Amnesty International). 2007. *Sudan: Arms Continuing to Fuel Serious Human Rights Violations in Darfur*. AI Index: AFR 54/ 019/2007. London: AI.
- Al Watan. 2014. 'Smuggling of Weapons through the Libyan–Sudan Border Thwarted' (in Arabic). 17 December.
- BBC (British Broadcasting Corporation). 2008. 'China's Secret War.' *Panorama* (TV programme). Broadcast 14 July.
- . 2010. 'Darfur Arms Report that Angered China Goes to the UN.' 13 November.
- BICC (Bonn International Center for Conversion) and Xchange Perspectives. 2014. *A Call for Arms: Community Security and Arms Control in Darfur*. Film.
- Charbonneau, Louis. 2011. 'Arming Rebels Doesn't Violate U.N. Sanctions: France.' Reuters. 30 June.
- Chivers, C.J. n.d. 'Following up the SAR-80: A Rifle and an Arms-Trade Isotope.' The Gun (blog).
- Conflict Armament Research. 2015a. *Non-state Armed Groups in the Central African Republic: Types and Sources of Documented Arms and Ammunition*. January. London: Conflict Armament Research.
- . 2015b. *Weapons and Ammunition airdropped to SPLA–IO Forces in South Sudan*. London: Conflict Armament Research. June.
- . n.d. 'iTrace.'
- Elumami, Ahmed and Feras Bosalum. 2014. 'Libya Says Sudanese War Plane Loaded with Ammunition for Tripoli Enters Its Airspace.' Reuters. 6 September.
- Faltas, Sami. 2014. *Report on the Work of the Arms Registration and Marking (ARM) Program and on Community Security and Arms Control (CSAC) in West Darfur*. Bonn: Bonn International Center for Conversion. August.
- Gramizzi, Claudio, Mike Lewis, and Jérôme Tubiana. 2012. 'Letter Dated 24 January 2011 from Former Members of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) and Renewed Pursuant to Resolution 1954 (2010) Addressed to the Chairman of the Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan.' *Africa Confidential*. 13 April.
- Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana. 2012. *Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players*. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey. July.
- . 2013. *New Wars, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan*. HSBA Working Paper No. 29. Geneva: Small Arms Survey. March.
- Gridneff, Ilya. 2014. 'China Halts Arms Sales to South Sudan after Norinco Shipment.' Bloomberg News. 30 September.
116. تشاربوتو (٢٠١١). لينش (٢٠١١)، مقابلة هاتفية مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، ديسمبر ٢٠١٥.
117. مقابلة هاتفية مع دبلوماسي من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ذو دراية بلجنة العقوبات المفروضة على السودان، يناير ٢٠١٦.
118. مقابلة مع دبلوماسيين من الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن ذوي دراية بلجنة العقوبات المفروضة على السودان، تم حجب مكان إجراء المقابلة، يناير ٢٠١٦.
119. مقابلة مع دبلوماسيين من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ذوي دراية بلجنة العقوبات المفروضة على السودان، تم حجب مكان إجراء المقابلة، ٢٠١٢.
120. وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٨).
121. انظر وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٨).
122. مقابلة مع دبلوماسيين من الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن، لندن وعن طريق الهاتف، يناير ٢٠١٦.
123. انظر أيضًا مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥، ب، الفقرة ٥٠).
124. انظر أيضًا نظام الحسابات القومي (٢٠١٥).
125. مراسلات مع أحد المسؤولين المطلعين على التقرير، تم حجب المكان، ٢٠١٦.
126. مقابلة مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، تم حجب مكان إجراء المقابلة، مارس ٢٠١٦.
127. لويس (٢٠٠٩).
128. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA، ومنظمة Conflict Armament Research (2014).
129. مقابلات مع مصادر طيران، جوبا، يونيو ٢٠١٤، مراسلات مع خبير طيران، جوبا، أغسطس ٢٠١٤، صور لطائرات تم الحصول عليها من مصدر سري، مصنفة ومحفوفة.
130. وكالة فرانس برس (٢٠١٥).
131. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥، ج، الفقرة ٢١).
132. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥، ج، الفقرة ١٨ (ج)).
133. جرايدنيف (2014) Gridneff.
134. مسؤول رفيع في الهيئة الحكومية الدولية للتسمية (إيقاد)، محاضرة، لندن، نوفمبر ٢٠١٥.
135. لويس (٢٠٠٩)، مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥هـ).
136. اتصال مع مسؤول بالأمم المتحدة ذو دراية بعمل لجنة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يناير ٢٠١٦.
137. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥، ج)، للأطلاع على أحدث ولاية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان انظر مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥و).
138. مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥و، الفقرة ١٨).
139. مراسلات مع مسؤول بالأمم المتحدة ذو دراية بعمل فريق الخبراء التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان، يناير ٢٠١٦.
140. مقابلات مع دبلوماسيين من الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن، لندن وعن طريق الهاتف، يناير ٢٠١٦.
141. مقابلات مع دبلوماسيين من الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن، لندن وعن طريق الهاتف، يناير ٢٠١٦.
142. معهد واطسون ومنظمة CCSI (٢٠١٥)، مقابلات مع دبلوماسيين من الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن، لندن وعن طريق الهاتف، يناير ٢٠١٦.
143. مقابلة هاتفية مع دبلوماسي أمريكي ذو دراية بسياسة العقوبات، يناير ٢٠١٦.

- 2015a. Resolution 2200. S/RES/2200 of 12 February.
- 2015b. *Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011)*. S/2015/128 of 23 February.
- 2015c. Resolution 2206. S/RES/2206 of 3 March.
- 2015d. *Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur*. S/2015/378 of 26 May.
- 2015e. *Interim Report of the Panel of Experts on South Sudan Established Pursuant to Security Council Resolution 2206 (2015)*. S/2015/656 of 21 August.
- 2015f. Resolution 2252. S/RES/2252 of 15 December.
- 2016a. Resolution 2265. S/RES/2265 of 10 February.
- 2016b. *Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011)*. S/2016/209 of 9 March.
- n.d. 'Search the Voting Records.'
- USDoS (United States Department of State). 2008. 'USUN Instruction: Call P-3 Meeting Regarding Sudan Sanctions.' Canonical ID o8STATE94825_a.4 September.
- Watson Institute (for International and Public Affairs) and CCSI (Compliance and Capacity Skills International). 2015. *Compendium: High Level Review of United Nations Sanctions*. November.
- 2010b. *Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005)*. S/2011/111 of 20 September.
- 2010c. Resolution 1945. S/RES/1945 of 14 October.
- 2011. Resolution 2003. S/RES/2003 of 29 July.
- 2012a. Resolution 2035. S/RES/2035 of 17 February.
- 2012b. Resolution 2063. S/RES/2063 of 31 July.
- 2013a. *Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005)*. S/2013/79 of 22 January.
- 2013b. Resolution 2091. S/RES/2091 of 14 February.
- 2013c. *Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur*. S/2013/420 of 12 July.
- 2013d. Resolution 2113. S/RES/2113 of 30 July.
- 2014a. *Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005)*. S/2014/87 of 22 January.
- 2014b. Resolution 2138. S/RES/2138 of 13 February.
- 2014c. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Concerning Libya*. S/2014/106 of 15 February.
- 2014d. Resolution 2173. S/RES/2173 of 27 August.
- 2014e. *Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005)*. S/2015/31 of 19 January.
- Tubiana, Jérôme. 2012. 'The War in the West.' In John Ryle, et al., eds. *The Sudan Handbook*. London: Rift Valley Institute.
- 2014. 'Out for Gold and Blood in Sudan.' *Foreign Affairs*. 1 May.
- UN (United Nations). 2016. 'Consolidated United Nations Security Council Sanctions List.' 20 June.
- n.d. 'The Global Reported Arms Trade: The UN Register of Conventional Arms.'
- UNDP (United Nations Development Programme). 2013. *Registering Weapons in West Darfur*. Film. April.
- UNSC (United Nations Security Council). 2004. Resolution 1556. S/RES/1556 of 30 July.
- 2005. Resolution 1591. S/RES/1591 of 29 March.
- 2007a. Resolution 1769. S/RES/1769 of 31 July 2007.
- 2007b. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan Prepared in Accordance with Paragraph 2 of Resolution 1713 (2006)*. S/2007/584 of 10 September.
- 2008. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan*. S/2008/647 of 1 October.
- 2009. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan*. S/2009/562 of 2 October.
- 2010a. Resolution 1935. S/RES/1935 of 30 July.

الوطني للديمقراطية بالولايات المتحدة. ويتلقى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة دعماً إضافياً من سويسرا والذي لم يكن من الممكن بدونه أن يُطبق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بفعالية.

شكر وتقدير

محرر السلسلة: إميل ليرن (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)
 المحرر: تانيا إنولوكي Tania Inowlocki
 رسام الخرائط: جيلي لوف، MAPgrafx(jiluff@mapgrafx.com)
 التصميم والتنسيق: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)

معلومات الاتصال

للمزيد من المعلومات أو لإرسال الملاحظات، يُرجى الاتصال على يوديت ليمما، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) على عنوان البريد الإلكتروني: yodit.lemma@smallarmssurvey.org

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA)
 مسح الأسلحة الصغيرة

Maison de la paix
 Chemin Eugene-Rigot 2E
 1202 Geneva, Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
 فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٢٢ ٢٧٢٨

ملخص مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

يُعد مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان مشروعاً يمتد لعدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة كبيرة من الشركاء الدوليين والسودانيين. ويقوم هذا المشروع من خلال إعداد ونشر أبحاث موضوعية بدعم مبادرات الحد من العنف، ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية، وإصلاح القطاع الأمني، والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان وجنوب السودان. كما يُقدّم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

وُصّمت التقارير المختصرة لتوفر لمحات دورية عن المعلومات الأساسية بصيغة سهلة على القارئ. كما يُصدر هذا المشروع سلسلة من أوراق العمل تكون أطول وأكثر تفصيلاً من التقارير المختصرة. وتتوفر جميع الإصدارات باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org. علاوة على ذلك، ينشر المشروع تقارير "حقائق وأرقام" شهرية حول قضايا الأمن الرئيسية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. وحصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كندا، ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية، والتجمع المعنى بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة. كما سبق أن تلقى المشروع الدعم من المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام، والصندوق

